



جامعة الجزائر 3

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم العلاقات الدولية

محاضرات في النظم السياسية المقارنة

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثانية جذع مشترك علوم سياسية وعلاقات دولية

من إعداد الدكتور : سالم صابر

2026/2025

المحاضرة الاولى : مدخل لدراسة النظم السياسية

الأنظمة السياسية المقارنة : Comparative political systems

تعريف النظام :

هو مجموعة من العناصر المترابطة والمتفاعلة التي تشكل معاً كلاً واحداً، يعمل وفقاً لمجموعة من القواعد لتحقيق هدف أو وظيفة معينة

مكونات النظام الرئيسية :

- العناصر أو الأجزاء: هي المكونات الأساسية التي تشكل النظام .
- التفاعلات : هي الروابط والعلاقات التي تربط بين العناصر المختلفة للنظام .
- الكل الموحد: هو مجموع هذه العناصر المتفاعلة التي تكتسب خصائص جديدة تختلف عن خصائص أجزائها المنفصلة¹ .
- الهدف أو الوظيفة: الغرض الذي يسعى النظام إلى تحقيقه من خلال عمله وتفاعلاته

Political :

relating to the government or the public affairs of a country

تدبير الشأن العام من خلال أجهزة واليات الدولة

¹أحمد نافع، النظم السياسية المقارنة، مصر: دار النهضة العربية، 2015 ، ص 34 .

what is politics :

struggle in any group for power

what is power :

ability to influence others or impose ones will on them

political science : العلوم السياسية

Political science : is an academic discipline which includes:²

- political philosophy (political thought)
- Comparative political systems
- economy, sociology
- and also international relations

comparative politics : السياسة المقارنة

what is comparative politics :

- comparative politics is a subfield of political science
- the study and comparasion of domestic politics across countries

² Rod Hague , Martin Harrop ‘Comparative Government and Politics: Palgrave Macmillan2016 ‘p12

النظام السياسي political system

هو مجموعة مترابطة من المؤسسات، والقواعد، والأدوار، والعلاقات التي تنظم السلطة وتوزيعها داخل المجتمع، بهدف تحقيق الاستقرار والعدالة الاجتماعية. انطلاقاً من هذا التعريف يمكن استخلاص مجموعة من الخصائص المميزة للنظام السياسي أهمها :³

- **المؤسسات - القواعد والأدوار:** يشمل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية، القضائية)، إضافة إلى المؤسسات غير الرسمية.
- **الدستور والقوانين والأعراف السياسية :** يحدد من يملك السلطة، وكيف يمارسها.
- **تنظيم السلطة وتوزيعها:** من يُصدر القرار؟ كيف؟ ما طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع؟
- **صناعة القرار:**
- يعكس النظام طرق اتخاذ القرارات العامة، ومن يشارك فيها، ومن يتأثر بها.
- **إدارة الموارد والتفاعل:**
- النظام مسؤول عن توزيع الموارد، وتوجيه التنمية، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

- **التفاعل بين الدولة والمجتمع:**

مثل آليات المشاركة، المعارضة، الاحتجاج، الرضا، الشرعية...

³ عبد الوهاب الكيالي، مقدمة في علم السياسة، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012، ص 23 .

- الشرعية والسيادة :

النظام لا يعمل في فراغ، بل يحتاج إلى قبول شعبي (شرعية)، كما يُمارس سلطته ضمن حدود سيادة الدولة.

- التكيف :

قدرة النظام على الاستجابة للتحديات والمتغيرات (داخلية مثل الاحتجاجات، أو خارجية مثل الأزمات الدولية)، دون الانهيار.

عليه فوظيفة النظام السياسي حسب نظرية النظم لعالم السياسية الأمريكي دافيد استون هي التوزيع السلطوي للقيم والمتمثلة في إصدار القرارات والقواعد الملزمة وتوزيع الموارد والحاجات المادية والمعنوية بطريقة آمنة ومُلزمة على مستوى المجتمع بأكمله.

ومنه فالنظام السياسي :هو الجهاز الذي يتخذ القرارات ويضع القواعد الملزمة نيابة عن المجتمع عبر وظيفته الرئيسية وهي "التوزيع السلطوي للقيم" المادية والمعنوية ، فيصبح جوهر العملية جوهر العملية السياسية، هو كيف يتصرف النظام السياسي لتحقيق أهدافه وتنظيم المجتمع ، بما يشمل الهيئات الرسمية مثل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، بالإضافة إلى الفاعلين السياسيين غير الرسميين مثل الأحزاب السياسية والجماعات ذات المصالح⁴.

⁴ علي الدين هلال، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصر: دار النهضة العربية، 2010. ص 24 .

المحاضرة الثانية : مدخل للدراسات المقارنة

المقارنة :

يعرفها جون ستيوارت ميل بأنها الدراسة المنتظمة للتشابهات والاختلافات عبر ابراز أوجه الشبه والاختلاف ومعرفة العناصر المسببة لذلك وعليه فالدراسات المقارنة لا تقف عند تحديد نتائج أوجه الشبه والاختلاف في ظاهرة ما بل تتعداه الى البحث والتعمق في المدلول السببي لتلك النتائج .

خطوات المقارنة⁵ :

1- تحديد المشكلة البحثية

هي الخطوة الأساسية التي تحدد ما الذي يسعى الباحث إلى فهمه أو تفسيره عند مقارنة النظم السياسية.

تكون المشكلة البحثية عادة مرتبطة بتحليل أوجه التشابه والاختلاف بين الأنظمة في مجالات مثل:

- . توزيع السلطة
- . آليات صنع القرار
- . طبيعة النظام الحزبي
- . أداء المؤسسات
- . الاستقرار السياسي

⁵محمد كامل ليلة، النظم السياسية والقانون الدستوري، مصر: دار الفكر العربي، 2008، ص 65

مثال:

لماذا تتمتع بعض الأنظمة البرلمانية باستقرار حكومي أعلى من غيرها؟

2- تحديد وحدة التحليل

وحدة التحليل هي الكيان الذي تتم مقارنته في الدراسة ، ففي المقارنة السياسية، تُعد وحدات التحليل غالبًا:

- . الدولة
- . النظام السياسي
- . مؤسسة معينة (مثل البرلمان أو الحكومة)
- . الأحزاب السياسية

مثال :

إذا كان الهدف دراسة النظم، فإن النظام السياسي للدولة هو وحدة التحليل الأساسية.

وقد تشمل وحدات ثانوية مثل: شكل الحكومة (برلماني/رئاسي)، أو بنية الأحزاب.

3- تحديد المفاهيم⁶:

تحديد المفاهيم يعني توضيح المصطلحات الرئيسة المستخدمة في الدراسة وتحديد أبعادها ومؤشراتها لقياسها ، ففي مقياس النظم السياسية المقارنة، من أهم المفاهيم التي يجب ضبطها .

مثل :

⁶حسن نافعة، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر: دار الشروق، 2014، ص 6 .

. الاستقرار السياسي :استقرار الحكومات، انخفاض العنف السياسي، انتظام الانتخابات؟

. فعالية الحكومة : كفاءة السياسات، قدرة التنفيذ، السيطرة على الفساد؟

أهمية ضبط المفاهيم:

حتى تكون المقارنة موضوعية، يجب أن تكون المفاهيم قابلة للقياس عبر الدول المختلفة، وأن تُعرّف بطريقة موحدة⁷.

4- صياغة الفرضيات

الفرضية هي علاقة سببية بين متغيرين أو أكثر، ففي المقارنة السياسية، الفرضيات تساعد في اختبار العلاقات بين خصائص الأنظمة السياسية.

أمثلة على فرضيات في النظم السياسية المقارنة:

تؤدي النظم الانتخابية القائمة على التمثيل النسبي إلى زيادة تمثيل الأقليات.

. يميل النظام الرئاسي إلى تركيز السلطة في يد الرئيس مقارنة بالنظام البرلماني.

هذه الفرضيات تُوجّه جمع البيانات وكيفية تحليلها.

5- جمع البيانات

تُجمع البيانات وفقاً لوحدة التحليل والمؤشرات المحددة للمفاهيم ، لتشمل أدوات جمع البيانات في المقارنة السياسية:

. المصادر

⁷محمد عابد الجابري، الدولة والمجتمع، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 67 .

. الوثائق الرسمية والدساتير

. الإحصاءات الحكومية

. الدراسات السابقة

. المقابلات وتحليل الخطاب

6- تحليل البيانات وتفسيرها

بعد جمع البيانات، يقوم الباحث بتحليلها لاختبار الفرضيات واستخلاص الأنماط والنتائج.

هذا وتقسم طرق تحليل البيانات في النظم السياسية المقارنة الى :

. **التحليل الكمي:**

استخدام الإحصاء لاختبار العلاقات بين المتغيرات مثل الاستقرار السياسي، نسبة المشاركة، عدد الأحزاب.

. **التحليل النوعي:**

دراسة حالة أو عدة حالات بشكل معمق، لفهم الآليات السياسية والتفاعلات المؤسسية.

. **التحليل المقارن:**

مزيج من الطريقتين؛ يركز على المقارنة المنهجية بين الأنظمة لاستخلاص القواعد العامة.

وأخيرا يتم التفسير بربط النتائج بالنظرية السياسية لفهم كيف ولماذا تظهر فروق أو تشابهات بين النظم.

استنتاجا مما سبق وعند دمج الخطوات السالفة الذكر بشكل كمهجي وعلمي ،
يصبح الباحث قادراً على:

- بناء دراسة مقارنة دقيقة ومنهجية
 - تحديد معايير موضوعية للمقارنة بين الأنظمة
 - فهم العوامل المؤثرة في أداء واستقرار وتطور النظم السياسية
 - استخلاص نتائج علمية قابلة للتعميم والتطبيق في ميدان البحث السياسي
- وعليه فالمقارنة في الدراسات السياسية تهدف الى تصنيف الأنظمة السياسية وإظهار الية عملها لحلق تراكم معرفي .

المحاضرة الثالثة : مكونات النظام السياسي

النظام السياسي هو مجموعة من المؤسسات، والقيم، والعمليات التي يتم من خلالها توزيع السلطة واتخاذ القرارات داخل المجتمع، ويتكوّن من عدة عناصر مترابطة تؤثر في عمله واستقراره، أهمها⁸:

1- الحكومة (Government)

الحكومة هي الفاعل المركزي في النظام السياسي، وتشمل:

- السلطة التنفيذية
 - أجهزة الإدارة العامة التي تنفّذ السياسات.
 - أجهزة الأمن والدفاع.
- فالحكومة هي الأداة التي تُترجم من خلالها القرارات السياسية إلى واقع فعلي.

2- المؤسسات السياسية (Political Institutions)

وهي الهياكل الرسمية التي تنظّم ممارسة السلطة وتوزيعها، وتشمل:

- البرلمان: التشريع والرقابة والمساءلة.
- القضاء: الفصل بين السلطات ، سيادة القانون.
- الأحزاب السياسية: تنظيم المشاركة والتعبير عن المصالح.
- الهيئات الدستورية: السلطات المستقلة، الهيئات الانتخابية.
- النظام الانتخابي: طرق اختيار الحكام .

⁸ عبد الله العروي، مفهوم الدولة، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2002، ص 74.

. تنظيم الصراع السياسي، توزيع السلطة، وضمان الاستقرار والشرعية.

3- الإطار الاجتماعي (Social Structure)

وهو البيئة الاجتماعية التي يعمل داخلها النظام السياسي، وتشمل:

. التركيب الديمغرافي

. البنية الطبقية ، فئات اجتماعية.

. المجموعات العرقية والدينية.

. مستوى التعليم والاقتصاد.

وعليه يعد الإطار الاجتماعي هو من يحدد طبيعة المطالب الموجهة للنظام السياسي، ويؤثر على شرعية السلطة واستقرارها⁹.

4- الثقافة السياسية (Political Culture)

وهي مجموعة القيم والمعتقدات والاتجاهات التي يحملها الأفراد تجاه النظام السياسي، مثل:

. احترام القانون.

. الثقة في المؤسسات.

. مدى قبول المعارضة.

. الرؤية تجاه السلطة والحقوق والواجبات.

⁹سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصر: دار المستقبل العربي، 1998، ص 34 .

فالثقافة السياسية السائدة تشكل أساس شرعية النظام ونوعية العلاقة بين المواطن والسلطة.

5- نمط السلوك السياسي (Political Behavior)

هو الطريقة التي يتفاعل بها الأفراد والجماعات مع النظام السياسي، ويظهر من خلال¹⁰:

- . المشاركة السياسية: الانتخاب، الانتماء للأحزاب.
 - . السلوك الانتخابي: التصويت، الامتناع، الولاءات.
 - . أنماط المعارضة.
- يكشف عن مستوى الاندماج السياسي ودرجة استجابة النظام لمطالب المجتمع. استناداً إلى ما سبق يمكن تلخيص مكونات النظام السياسي في النقاط الأساسية التالية:

1. الحكومة كجهاز تنفيذي يدير الشأن العام.
 2. المؤسسات السياسية التي تنظم ممارسة السلطة.
 3. الإطار الاجتماعي الذي يزود النظام بالمطالب والدعم.
 4. الثقافة السياسية التي تحدد علاقة المجتمع بالسلطة.
 5. السلوك السياسي الذي يعكس تفاعل المواطنين مع النظام.
- هذه المكونات مترابطة؛ أي خلل في أحدها يؤثر على أداء واستقرار النظام السياسي ككل.

¹⁰ محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 223 .

المحاضرة الرابعة : اقترابات النظم السياسية

أولاً : التقليدية - القانوني والمؤسسي

ظلت الاقترابات التقليدية تشكل قاعدة معرفية لا يمكن تجاوزها، خاصة الاقترابين القانوني والمؤسسي ، هذان الاقترابان قدما إطارين مختلفين لتفسير بنية النظام السياسي وطريقة عمله.

فالأول : الاقتراب القانوني ، ينطلق من النصوص والقواعد المعيارية .

بينما يركز الثاني : الاقتراب المؤسسي على البنية الواقعية والمؤسسات التي تفعل تلك النصوص على الأرض.

ومن خلال الجمع بينهما يتشكل فهم أكثر تكاملاً لماهية النظام السياسي، لأنه يصعب إدراك طبيعة السلطة في أي دولة دون فهم بنيتها القانونية من جهة وديناميات مؤسساتها من جهة أخرى¹¹.

فالاقتراب القانوني ينطلق : من الفكرة القائلة بأن النظام السياسي في جوهره مجموعة من النصوص الدستورية والقوانين التي تحدد شكل الدولة، وطبيعة الحكومة، واختصاصات السلطات المختلفة، وآليات تنظيم الحقوق والحريات.

ومن خلال تحليل هذه النصوص يمكن فهم الصورة الرسمية للنظام السياسي، أي ما يفترض أن يكون عليه توزيع السلطة والعلاقات بين مؤسسات الدولة.

غير أن هذا الاقتراب، رغم دقته ووضوحه، يظهر محدوديته عندما نحاول تفسير كيفية اشتغال السلطة فعلياً، لأنه يفترض التزاماً كاملاً بالنصوص القانونية، بينما الواقع كثيراً ما يعكس ممارسات تختلف عن الإطار الدستوري.

¹¹عزمي بشارة، المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 97 .

وهنا يأتي دور الاقتراب المؤسسي الذي يتناول المؤسسات السياسية والتنظيمية باعتبارها وحدات فاعلة تشكل السلوك السياسي داخل الدولة، فالبرلمان والحكومة والأحزاب وجماعات الضغط ليست مجرد كيانات منصوص عليها قانونياً، بل هي فضاءات حية تتفاعل فيها القوى السياسية والاجتماعية، وتتوزع داخلها الصلاحيات، وتتحدد من خلالها آليات اتخاذ القرار.

وعليه فهذا الاقتراب يهتم بدراسة نشأة المؤسسات، وتركيبها الداخلي، وأنماط عملها، وعلاقاتها ببعضها البعض، بما يسمح بفهم "كيفية" ممارسة السلطة وليس فقط "شكلها" كما يحدده الدستور.

وإذا كان الاقتراب القانوني يقدم الصورة المعيارية للنظام السياسي، فإن الاقتراب المؤسسي يكشف ممارساته الواقعية، ولذلك يُنظر إليهما على أنهما متكاملان أكثر من كونهما متعارضين.

فالنص القانوني لا يكتسب معناه الحقيقي إلا من خلال المؤسسة التي تطبقه، كما أن المؤسسات – مهما كانت ديناميكيته – تعمل داخل إطار قانوني يحدد حدودها وصلاحياتها. ومن هنا تتضح العلاقة الجدلية بين المقاربة القانونية التي تصف البنية الرسمية، والمقاربة المؤسسية التي تشرح كيفية اشتغال تلك البنية في الممارسة.

المحاضرة الخامسة : الاقتراب النسقي والوظيفي

أولاً: الاقتراب النسقي (System Approach)

يمثل الاقتراب النسقي أحد أهم التحولات المفاهيمية في دراسة النظم السياسية خلال القرن العشرين، إذ أعاد تعريف النظام السياسي (Political System) بوصفه منظومة متكاملة تتفاعل باستمرار مع البيئة السياسية (Political Environment)

ويعتمد هذا الاقتراب على تحليل سلسلة من التدفقات التي تبدأ بـ المدخلات (Inputs) والتي تشمل المطالب المجتمعية والضغط والدعم، ثم تنتقل إلى مرحلة المعالجة داخل النظام، لتتحول بعدها إلى مخرجات (Outputs) في شكل سياسات وقرارات عامة.¹²

ولا يتوقف المسار عند هذا الحد، بل تعود المخرجات للتأثير على المجتمع عبر آلية التغذية الراجعة (Feedback)، ما يسمح للنظام بتعديل سياساته حفاظاً على الاستقرار النسقي. (System Stability)

ويؤكد هذا الاقتراب أن فهم النظام السياسي لا يتحقق عبر دراسة هياكله الرسمية فقط، وإنما من خلال تحليل ديناميكية التفاعل بين ما يدخل إلى النظام وما يصدر عنه، ومدى قدرته على الاستجابة للضغوط الخارجية والداخلية. ولهذا يُنظر إلى النسقية بوصفها رؤية "حركية" للنظام، تمكن الباحث من تفسير النتائج السياسية في ضوء التفاعلات وليس النصوص وحدها.

¹²برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2006، ص 88.

ورغم أن الاقتراب النسقي واجه انتقادات لكونه مجرداً ويميل أحياناً إلى إهمال صراعات القوة، إلا أنه ظل إطاراً تحليلياً فعالاً يسمح بفهم النظام السياسي باعتباره كياناً متفاعلاً يسعى باستمرار إلى إعادة توازنه¹³.

ثانياً: الاقتراب الوظيفي (Functional Approach)

ينطلق الاقتراب الوظيفي من المدرسة البنوية-الوظيفية (Structural Functionalism)، ويركّز على تحليل الوظائف السياسية (Political Functions) التي يؤديها كل جزء من أجزاء النظام السياسي لضمان بقائه واستمراره، فعوضاً عن الاكتفاء بدراسة شكل المؤسسة أو موقعها في الهيكل السياسي، يطرح هذا الاقتراب سؤالاً محورياً: ما الوظيفة التي يؤديها هذا الجزء داخل النظام؟

ويتميز هذا المنظور بالتركيز على الأدوار العملية التي تسهم في تشغيل النظام، سواء كانت وظائف تتعلق بالمدخلات مثل التنشئة السياسية (Political Socialization)، وتجنيد النخب (Elite Recruitment)، وتعبير المصالح، أو وظائف تتعلق بالمخرجات مثل صنع القرار (Decision-Making)، وتطبيق القوانين، وتسوية النزاعات.

ويساعد هذا الاقتراب على فهم كيفية تفاعل المؤسسات المختلفة داخل النظام السياسي، بوصفها مكونات مترابطة لا قيمة لها إلا من خلال الدور الذي تؤديه في العملية السياسية، وهو بذلك يوفر رؤية وظيفية للسياسة تربط بين أجزاء النظام وفق منطق الحاجة والضرورة، إذ إن كل وظيفة تُعد شرطاً أساسياً لاستمرار النسق السياسي في أداء مهامه.

¹³ محمود عبد الفضيل، النظم السياسية العربية، مصر: دار النهضة العربية، 2001، ص 65

ورغم الانتقادات التي وُجّهت لهذا الاقتراب—خاصة اتهامه بافتراض قدر كبير من الانسجام داخل النظام وإغفال الصراع—فإنه لا يزال أداة مركزية لفهم كيفية اشتغال الأنظمة السياسية، لأنه يركز على "ماذا يفعل النظام" بدلاً من "كيف يبدو".

المحاضرة السادسة : الثقافة السياسية

لا يمكن تحليل أي نظام سياسي بمعزل عن البيئة الاجتماعية التي يحتضنها، فالمؤسسات السياسية – مهما بلغت درجة تنظيمها – تبقى عاجزة عن أداء وظائفها إذا لم تستند إلى قاعدة ثقافية تمنحها الشرعية.

من هنا تبرز الثقافة السياسية كعنصر غير مرئي لكنه حاسم في فهم السلوك السياسي، حيث تمثل مجموعة القيم والاتجاهات والتصورات التي يحملها الأفراد تجاه السلطة، الدولة، والمشاركة¹⁴.

إن هذه الثقافة لا تتشكل بشكل عفوي، بل هي نتاج تراكم تاريخي يتداخل فيه العامل الاجتماعي (كالأسرة والتعليم)، والعامل الاقتصادي، وحتى العامل الديني، وبالتالي، فإن العلاقة بين النظام السياسي والثقافة السياسية هي علاقة تأثير متبادل: فالنظام يسعى إلى تشكيل ثقافة معينة تدعمه، بينما يمكن للثقافة السائدة أن تعيد تشكيل النظام.

أولاً: تعريف الثقافة السياسية

تُظهر الأدبيات المقارنة تعددًا في تعريف الثقافة السياسية، لكن هذا التعدد يعكس ثراء المفهوم أكثر مما يعكس تناقضه.

1- عرفها **Gabriel Almond و Sidney Verba**: بأنها “اتجاهات وتوجهات الأفراد صوب النظام السياسي في جزئاته ووكلياته، وكذا ادراك لدور الفرد صوب النظام السياسي”، وهو تعريف يركز على البعد الذاتي، أي كيف يفكر الأفراد ويشعرون تجاه النظام السياسي.

¹⁴ عبد الكريم غلاب، في الفكر السياسي، المغرب: دار توبقال للنشر، 1995، ص 233.

2- في المقابل، يوسع Lucian Pye المفهوم ليشمل البعد الرمزي، حيث يرى أن الثقافة السياسية هي " الإطار الذي يمنح المعنى للسلوك السياسي، أي أنها ليست مجرد اتجاهات، بل نظام من الرموز (كالشرعية، الوطنية، السلطة) التي تفسر لماذا يتصرف الأفراد بطريقة معينة¹⁵.

3- أما Ronald Inglehart فيربط الثقافة السياسية بالتحويلات القيمية الكبرى، خاصة الانتقال من القيم المادية (الأمن، الاستقرار) إلى القيم ما بعد المادية (الحرية، المشاركة، جودة الحياة) ، و هذا المنظور يُدخل البعد الديناميكي، ويؤكد أن الثقافة السياسية ليست ثابتة بل تتغير مع تطور المجتمعات.

بناءا عليه، فإن ما يجمع هذه التعريفات هو أنها تؤكد أن السلوك السياسي لا يُفسر فقط بالقوانين أو المصالح، بل أيضاً بالقيم والتمثيلات الذهنية ، لذلك، فإن أي دراسة مقارنة للنظم السياسية تظل ناقصة إذا لم تأخذ بعين الاعتبار الثقافة السياسية السائدة في المجتمع

ثانياً: مكونات الثقافة السياسية

تتكون الثقافة السياسية من ثلاثة أبعاد مترابطة تشكل في مجموعها ما يمكن تسميته بـ"الشخصية السياسية" للفرد داخل المجتمع:

1- البعد المعرفي :

يشير إلى مستوى إدراك الأفراد للنظام السياسي، مثل معرفتهم بالدستور، المؤسسات، والفاعلين السياسيين ، هذه المعرفة لا تعني فقط الإلمام بالمعلومات، بل تشمل أيضاً القدرة على فهم كيفية عمل النظام ، ففي المجتمعات التي يتمتع فيها

¹⁵محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية، مصر: دار المعارف، 1980، ص 80 .

الأفراد بمستوى تعليمي مرتفع ، يكون هذا البعد أكثر تطوراً، مما ينعكس في مشاركة سياسية واعية.

2- البعد الوجداني :

يتعلق بالمشاعر التي يكنها الأفراد تجاه النظام السياسي، مثل الثقة، الانتماء، أو حتى الخوف واللامبالاة ، هذا البعد مهم لأنه قد يدفع الأفراد إلى دعم النظام حتى في غياب الأداء الجيد، أو إلى رفضه رغم توفر مؤسسات قوية ، فعلى سبيل المثال، ضعف الثقة في المؤسسات غالباً ما يؤدي إلى عزوف سياسي.

3- البعد التقييمي :

يرتبط بالأحكام التي يصدرها الأفراد حول أداء النظام السياسي، مثل تقييمهم للعدالة، الكفاءة، والشرعية ، و هذا البعد يُعد الأكثر ارتباطاً بالسلوك السياسي الفعلي، لأنه يحدد ما إذا كان الفرد سيدعم النظام أو يعارضه¹⁶.

بناءً عليه فإن هذه الأبعاد لا تعمل بشكل مستقل؛ فالمعرفة تؤثر في المشاعر، والمشاعر تؤثر في التقييم، والتقييم يحدد السلوك ، و لذلك، فإن أي خلل في أحد هذه المكونات قد ينعكس على مجمل العلاقة بين المواطن والنظام السياسي.

ثالثاً: أنماط الثقافة السياسية

قدم Gabriel Almond و Sidney Verba تصنيفاً كلاسيكياً للثقافة السياسية، لا يزال يُستخدم على نطاق واسع في الدراسات المقارنة:

¹⁶ أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، مصر: دار الشروق، 2003 ، ص 55 .

1- الثقافة التقليدية :

تتميز بضعف أو غياب الوعي السياسي، حيث لا يدرك الأفراد وجود نظام سياسي معقد، ويكون اهتمامهم منصبًا على محيطهم المحلي (القبيلة، العائلة)، و هذا النمط غالبًا ما يوجد في المجتمعات التقليدية، حيث تكون الدولة ضعيفة الحضور.

2- ثقافة الخضوع :

في هذا النمط، يكون الأفراد على دراية بوجود السلطة، لكنهم يتعاملون معها بشكل سلبي، أي أنهم يخضعون لها دون مشاركة فعلية ، ينتشر هذا النمط في الأنظمة السلطوية، حيث تكون المشاركة محدودة أو شكلية .

3- ثقافة المشاركة :¹⁷

تتميز بوعي سياسي مرتفع، حيث يدرك الأفراد حقوقهم وواجباتهم، ويشاركون في الحياة السياسية عبر الانتخابات، الأحزاب، أو حتى الاحتجاجات، و هذا النمط يُعد أساس الديمقراطية الحديثة.

إضافة الى ما سبق فانه في الواقع، لا توجد مجتمعات تنتمي بالكامل إلى نمط واحد، بل غالبًا ما نجد مزيجًا بينها، وهو ما أطلق عليه Almond و “Verba الثقافة المدنية”، التي تجمع بين المشاركة والاعتدال، مما يحقق التوازن بين الاستقرار والتغيير.

¹⁷ يحيى الجمل، النظم السياسية المعاصرة، مصر: دار النهضة العربية، 2005، ص 122 .

رابعاً: وظائف الثقافة السياسية

تلعب الثقافة السياسية دوراً مزدوجاً في النظام السياسي، فهي من جهة تساهم في استقراره، ومن جهة أخرى قد تكون محركاً لتغييره.

1- وظيفة الاستقرار :

عندما تكون القيم السائدة داعمة للشرعية السياسية، مثل احترام القانون والثقة في المؤسسات، فإن النظام يصبح أكثر استقراراً .

2- وظيفة التغيير :

عندما تتغير القيم (كما في انتشار قيم الحرية والمساءلة)، يمكن أن تدفع نحو الإصلاح أو حتى الثورة¹⁸ .

3- وظيفة التوجيه :

تساعد الثقافة السياسية في توجيه سلوك الأفراد، سواء نحو المشاركة أو العزوف . بناءً عليه فإن هذا الدور المزدوج يفسر لماذا تختلف مسارات الدول: فبعضها يحافظ على استقرار طويل، بينما يشهد البعض الآخر تحولات متكررة، رغم تشابه المؤسسات.

خامساً: الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

تُعد الثقافة السياسية عنصراً حاسماً في تفسير نجاح أو فشل التحول الديمقراطي ، فالديمقراطية لا تقوم فقط على الانتخابات، بل تحتاج إلى ثقافة سياسية داعمة لقواعد اللعبة السياسية.

¹⁸ عاطف البناء، القانون الدستوري والنظم السياسية، مصر: دار الفكر العربي، 2007، ص 90 .

في هذا السياق، يشير Samuel Huntington إلى أن موجات الديمقراطية لا يمكن فهمها دون النظر إلى التغيرات الثقافية التي سبقتها.

من خلال ما سبق نستخلص إن الثقافة السياسية تمثل “البنية التحتية غير المرئية” للنظام السياسي ، فهي التي تحدد كيف تُفهم القوانين، وكيف تُمارس السلطة، وكيف يستجيب المواطنون لها.¹⁹

¹⁹حسن صعب، علم السياسة، لبنان: دار العلم للملايين، 1985 ، ص 11 .

المحاضرة السابعة : اقتراب النخبة (Elite Approach)

يمثل اقتراب النخبة أحد الاتجاهات المركزية في تحليل النظم السياسية، وقد نشأ كرد فعل على التصورات المثالية التي افترضت أن السلطة موزعة بالتساوي بين المواطنين أو أن التمثيل الديمقراطي يعكس إرادة الأغلبية.

ينطلق هذا الاقتراب من فرضية أساسية مفادها أن السلطة الحقيقية في المجتمع يمارسها عدد محدود من الأفراد والجماعات يُطلق عليهم النخبة (Elite)، وهم أولئك الذين يمتلكون القدرة على اتخاذ القرارات المصيرية التي تحدد اتجاهات النظام السياسي.

ويرى هذا المنظور أن فهم طبيعة النظام لا يتم عبر تحليل المؤسسات وحدها، بل من خلال دراسة تركيبة النخب، وعلاقاتها، وأنماط سيطرتها على الموارد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ويكرّس روّاد هذا الاتجاه، مثل فيلغريدو باريتو وجايتانو موسكا، فكرة أن المجتمع يتكون من طبقتين رئيسيتين: طبقة النخبة الحاكمة (Ruling Elite) والجمهور العام أو الكتلة غير المنظمة²⁰ (Masses).

وتؤكد هذه الرؤية أن تداول السلطة يتم غالباً داخل دائرة مغلقة من النخب، حتى في الأنظمة التي تبدو ديمقراطية شكلياً. وتعمل النخبة على إعادة إنتاج سلطتها من خلال السيطرة على مصادر النفوذ، كالمؤسسات السياسية، والموارد الاقتصادية، والأجهزة الإعلامية، وأحياناً المؤسسة العسكرية أو الأمنية.

²⁰فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مصر: دار الشروق، 1988، ص 66 .

وفي هذا الإطار، يصبح تحليل النخبة أداة لفهم كيفية تشكل السلطة، وكيف تنتقل، وكيف تحافظ على هيمنتها عبر آليات متعددة من أهمها التحالفات، الشبكات الاجتماعية، والموارد الرمزية مثل الشرعية والكاريزما.

ويقدم هذا الاقتراب مفهوماً مهماً هو تداول النخبة (Elite Circulation) ، أي الحركة المستمرة التي تشهدها النخبة في انتقال بعض أفرادها إلى مواقع النفوذ، وخروج آخرين منها، سواء بفعل التغير الاجتماعي أو التحولات السياسية.

ومن خلال هذه العملية يمكن تفسير الاستقرار السياسي أو انهياره، إذ إن الأنظمة التي تسمح بتجديد نخبتها تُظهر قدرة أكبر على التكيف، بينما الأنظمة التي تجمد حركة النخب قد تواجه أزمات شرعية أو انفجارات سياسية.

كما يميز التحليل بين النخبة الموحدة (Unified Elite) التي تتفق داخلياً حول المصالح الكبرى، والنخبة المنقسمة (Divided Elite) التي تتصارع فيما بينها، وهو عامل حاسم في تفسير الصراع السياسي أو الاستقرار داخل الدولة.

ومن ثم، تصبح النخبة متغيراً محدداً (Determinant Variable) في تفسير طبيعة السلطة وتوزيعها²¹.

²¹محمد سليم العوا، في النظام السياسي الإسلامي، مصر: دار الشروق، 2006، ص 113.

المحاضرة الثامنة : اقتراب الجماعة (Group Approach)

يُعدّ اقتراب الجماعة أحد أهم الاتجاهات الحديثة في تحليل النظم السياسية، إذ ينظر إلى السياسة بوصفها نتاجاً لتفاعل مستمر بين الجماعات (Groups) المختلفة داخل المجتمع، وليس مجرد نتاج لبنية الدولة أو قرارات النخبة فقط.

وينطلق هذا الاقتراب من الفكرة القائلة بأن السلوك السياسي تحدده المصالح الجماعية التي تعبّر عنها مجموعة من التنظيمات، سواء كانت رسمية أو غير رسمية، منظمة أو عفوية. ومن هنا تصبح الجماعة السياسية (Political Group) وحدة التحليل الأساسية لفهم كيفية تشكل السياسات العامة، وكيف تتوزع القوة داخل المجتمع²².

تقوم هذه المقاربة على أن النظام السياسي هو في جوهره ساحة مفتوحة للتنافس بين جماعات متعددة تسعى كل منها إلى التأثير في القرار السياسي بما يخدم مصالحها.

وتعتبر جماعات الضغط (Pressure Groups) وجماعات المصالح (Interest Groups) من أبرز الفاعلين في هذا السياق، حيث تلعب أدواراً محورية في نقل المطالب، وصياغة السياسات، والتأثير في توجهات الدولة.

ولذا يرى هذا الاقتراب أن السياسة ليست عملية فوقية تُصنع حصراً داخل مؤسسات الدولة أو من قبل أصحاب النفوذ التقليدي، بل هي نتاج مساومة وصراع بين قوى اجتماعية متعددة، تتنافس على الموارد، وتسعى إلى التأثير في مخرجات النظام السياسي.

²² عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم، مصر: منشأة المعارف، 197، ص 55.

ويقدم هذا الاقتراب مفهوماً مركزياً هو توازن القوى الجماعية (Group Power Balance)، والذي يعبر عن حالة التوازن أو عدم التوازن بين الجماعات المختلفة في المجتمع.

فإذا كان هناك توازن نسبي في القوة بين الجماعات، فإن النظام يميل إلى تحقيق الاستقرار ويكون أكثر قدرة على الاستجابة لمجموعة واسعة من المطالب. أما في حالة هيمنة جماعة واحدة أو مجموعة محدودة من الجماعات، فإن مخرجات النظام السياسي تصبح منحازة، مما يؤدي إلى ما يسمى بهيمنة الجماعة (Group Dominance)، وهو ما قد يضعف العملية الديمقراطية ويقلل من تمثيل المجتمع ككل.²³

ولهذا يرى مفكرو هذا الاتجاه، مثل آرثر بنتلي وديفيد ترومان، أن التعددية الجماعية ووجود مجال مفتوح للمنافسة يمثلان شرطين أساسيين لاستمرار النظام بشكل صحي.

ويكشف اقتراب الجماعة أن كثيراً من الظواهر السياسية—مثل سنّ القوانين، والتحوللات في سياسات الضرائب، أو تغير مواقف الدولة في قضايا اقتصادية واجتماعية—لا يمكن تفسيرها فقط من خلال دراسة الهياكل الرسمية أو توجيهات القيادة السياسية.

فهذه القضايا غالباً ما تكون نتيجة مساومات بين جماعات مصالح مختلفة، تمتلك كل منها أدوات النفوذ الخاصة بها، مثل التمويل، أو التعبئة الاجتماعية، أو التأثير الإعلامي.

²³ عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مصر: دار الكتاب العربي، 1989، ص 90 .

ومن ثمّ يتبين أن الجماعات تشكل متغيراً تفسيرياً أساسياً في فهم كيفية تشكل السياسات العامة.

يظل اقتراب الجماعة إطاراً مهماً لتفسير التفاعل السياسي في الأنظمة التعددية ، اذ تكمن قيمته في أنه يكشف عن الطبيعة التفاعلية للعمل السياسي، ويبرز أن السياسات لا تصنع في فراغ، بل هي حصيلة قوية للصراع والتفاوض والتأثير بين جماعات مختلفة داخل المجتمع²⁴.

²⁴محمد عمارة، الإسلام والسياسة، مصر: دار الشروق، 1998، ص 19 .

المحاضرة التاسعة : اقتراب التبعية _ اقتراب والتنمية السياسية

أولاً : اقتراب التبعية (Dependency Approach)

يُعدّ اقتراب التبعية أحد أهم الاتجاهات النقدية في تحليل العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية، وقد نشأ كرد فعل على النظريات الليبرالية والتنمية التقليدية التي افترضت أن التنمية مسار خطي يمكن لجميع الدول السير فيه.

ينطلق هذا الاقتراب من فرضية أن النظام الدولي قائم على عدم تكافؤ بنيوي بين الدول، بحيث تُحكم علاقاته بمنطق التبعية (Dependency) وليس التعاون المتكافئ.

ويميز هذا الاتجاه بين دول المركز (Core) التي تمتلك القوة الاقتصادية والتكنولوجية، ودول الهامش أو الأطراف (Periphery) التي تُحاصر ضمن موقع تابع يؤدي أدواراً تخدم مصالح المركز، بينما تعيق تطورها الداخلي²⁵.

ويرى هذا الاقتراب أن الدول التابعة لا تعاني فقط من نقص الموارد أو ضعف المؤسسات، بل من بنية تبعية هيكلية (Structural Dependency) تخلق اعتماداً دائماً على المركز في مجالات التكنولوجيا، التمويل، الأسواق، وحتى المعرفة، وتؤدي هذه البنية إلى ما يسميه بعض المفكرين مثل أندريه فرانك بـ التطور المتخلف (Underdevelopment)، أي أن التخلف ليس غياباً للتنمية، بل نتيجة مباشرة للعلاقات غير المتكافئة في النظام الدولي.

²⁵ علي محافظة، الدولة العربية الحديثة، الأردن: دار الشروق، 2000، ص 06 .

ووفقاً لهذا المنظور، فإن السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية التي تربط دول الجنوب بالشمال ليست علاقات طبيعية، بل هي آليات لإعادة إنتاج السيطرة، مثل شروط القروض، الشركات متعددة الجنسيات، وأنماط التجارة غير المتكافئة . ويبرز هذا الاقتراب أيضاً مفهوم التبعية المتبادلة غير المتكافئة، الذي يشير إلى أن العلاقات بين الدول قد تبدو متبادلة من حيث الشكل، لكنها في الحقيقة ذات اتجاه واحد من حيث المضمون.

فالدول التابعة تعتمد على المركز في السلع المصنعة والتكنولوجيا والمعرفة، بينما يعتمد المركز على الأطراف في المواد الأولية والعمالة الرخيصة والأسواق. ونتيجة لذلك، يستمر تدفق القيمة الاقتصادية من الأطراف إلى المركز، الأمر الذي يكرّس ما يسمى بـ الهيمنة البنيوية (Structural Domination) ، وهي سيطرة لا تقوم فقط على القوة الصلبة، بل أيضاً على النفوذ الاقتصادي والمعرفي²⁶. وتكشف مدرسة التبعية أن كثيراً من الظواهر السياسية والاقتصادية—مثل الديون الخارجية، ضعف التصنيع، أزمت العملة، تبعية التكنولوجيا، وحتى هشاشة القرار السياسي—لا يمكن تفسيرها فقط عبر السياسات الداخلية للدول، بل يجب فهمها في إطار البنية العالمية التي تفرض قيوداً على خيارات الدول النامية.

وبالتالي يصبح موقع الدولة داخل النظام الدولي متغيراً تفسيرياً حاسماً في فهم طبيعة أدائها السياسي والاقتصادي، وما إذا كانت قادرة على تحقيق تنمية مستقلة أم لا.

ورغم الانتقادات التي وُجّهت لاقتراب التبعية—خصوصاً اتهامه بالمبالغة في التركيز على العوامل الخارجية وإهمال الديناميكيات الداخلية داخل الدول النامية—

²⁶ عبد الإله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص 78 .

إلا أنه ظل إطاراً قوياً في تحليل العلاقات الدولية، خاصة في تفسير استمرار الفوارق الاقتصادية بين الشمال والجنوب.

وتكمن أهميته في أنه يكشف الجانب البنيوي للعلاقات الدولية، ويوضح أن التنمية ليست مجرد قرار اقتصادي داخلي، بل هي أيضاً نتيجة موقع الدولة في شبكة عالمية من العلاقات غير المتكافئة.

ثانياً : اقتراب التنمية السياسية (Political Development Approach)

ظهر اقتراب التنمية السياسية في منتصف القرن العشرين كردّ فعل معرفي ومنهجي على الأطروحات الراديكالية التي طرحتها مدرسة التبعية (Dependency School)، والتي فسرت التخلف السياسي والاقتصادي حصراً في إطار الهيمنة البنيوية بين المركز والأطراف.²⁷

فبينما ركز اقتراب التبعية على القيود الخارجية المفروضة على الدول النامية، قدّم اقتراب التنمية السياسية منظوراً بديلاً يرى أن التطور السياسي عملية داخلية معقدة تعتمد على بناء مؤسسات قوية، وتحديث البنى الاجتماعية، وتعزيز قدرة النظام على التكيف.

لذلك اعتبر هذا الاتجاه أن التنمية السياسية ليست مجرد نتاج للبنية الدولية، بل هي مسار وطني يعتمد على عوامل داخلية يمكن التحكم فيها.

ينطلق هذا الاقتراب من فكرة أن التنمية السياسية عملية تهدف إلى تحقيق القدرة على التكيف (Adaptability)، والتمايز المؤسسي، وتعقيد البنى السياسية (Political Complexity)، إضافة إلى تعزيز الشرعية والمشاركة السياسية.

²⁷ رضوان السيد، الجماعة والمجتمع والدولة، لبنان: دار الكتاب العربي، 2004، ص 56.

يرى رواد هذا الاتجاه، مثل لوسيان باي وغابرييل ألموند، أن النظام السياسي الفعّال هو الذي يستطيع التعامل مع التحديات والمطالب المتزايدة عبر مؤسسات قادرة على أداء وظائفها بكفاءة.

وهذا ما يعبرون عنه بمفهوم قدرات النظام (System Capabilities) ، أي مدى قدرة الدولة على الاستخراج والتنظيم والتوزيع والاستجابة، وهي وظائف رئيسية لتحقيق الاستقرار السياسي والتنمية.

وفي مقابل رؤية التبعية التي اعتبرت أن التخلف السياسي نتيجة لبنية عالمية غير متكافئة، يؤكد اقتراب التنمية السياسية أن ضعف المؤسسات الداخلية—لا سيما ضعف البيروقراطية، هشاشة الأحزاب السياسية، محدودية المشاركة، وانعدام سيادة القانون—هو ما يعرقل مسار التطور السياسي.

ولذلك تُعدّ عملية بناء الدولة (State-Building) وبناء الأمة (Nation-Building) عناصر محورية في هذا المنظور، إذ يتطلب التطور السياسي وجود دولة قادرة على إدارة مواردها، ومجتمع سياسي يمتلك درجة من الاندماج والوعي الوطني²⁸.

ويبرز هذا الاقتراب أيضاً مفهوم التحديث السياسي (Political Modernization)، الذي يربط التغيرات السياسية بالتحويلات الاقتصادية والاجتماعية، مثل التمدّن، توسع التعليم، تكوّن الطبقة الوسطى، ونمو مؤسسات المجتمع المدني.

²⁸ عبد الحميد متولي ، مرجع سابق ، ص 54.

ويرى مفكرو هذا الاتجاه أن هذه التحولات تؤدي إلى انفجار في المطالب السياسية، ما يجعل النظام بحاجة إلى قدر أكبر من الكفاءة المؤسسية لاستيعاب ضغوط التغيير.

وهنا يظهر بوضوح كيف اختلف اقتراب التنمية السياسية عن التبعية؛ فبدلاً من النظر إلى العوامل الخارجية كحتمية، يركز هذا الاتجاه على ديناميكيات التغيير الداخلي (Internal Dynamics of Change) وقدرة المجتمع والدولة على التكيف.

ومع ذلك، لم يخلُ اقتراب التنمية السياسية من الانتقادات، خاصة لكونه قدّم رؤية معيارية تربط بين التنمية ونماذج سياسية غربية، مثل الديمقراطية الليبرالية، أو الدولة البيروقراطية الحديثة، مما جعله عرضة لاتهامات بالتحيز الثقافي.²⁹

وبذلك يمكن القول إن اقتراب التنمية السياسية يمثل محاولة لإعادة التوازن في تفسير التخلف، عبر دمج البعد الداخلي في التحليل، والحفاظ على فكرة أن التنمية السياسية ليست قدراً محتوماً تحدده العلاقات الدولية، بل عملية اجتماعية-مؤسسية يمكن للدول أن تدفعها عبر تحسين الأداء المؤسسي، وتوسيع المشاركة، وبناء الشرعية السياسية.

²⁹ عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص 88 .

محاضرة العاشرة : المواطنة

مقدمة :

تُعد محاضرة المواطنة امتدادًا منطقيًا لمحاضرة الثقافة السياسية، إذ تنتقل من مستوى القيم والتصورات إلى مستوى العلاقة القانونية والسياسية التي تربط الفرد بالدولة ، فالمواطنة ليست مجرد صفة قانونية، بل هي تعبير عن اندماج الفرد في جماعة سياسية، وما يترتب عن ذلك من حقوق وواجبات ومشاركة في الشأن العام.

أولاً: مفهوم المواطنة

تعددت تعريفات المواطنة بتعدد المقاربات النظرية، لكنها تلتقي في كونها علاقة قانونية وسياسية بين الفرد والدولة³⁰.

يُعد T. H. Marshall من أبرز من نظر للمواطنة، حيث عرفها من خلال الحقوق التي يتمتع بها الأفراد بوصفهم أعضاء كاملي العضوية في المجتمع ، وقد ركز على أن المواطنة ليست مجرد وضع قانوني، بل هي مسار تاريخي توسعت فيه الحقوق تدريجيًا.

أما Will Kymlicka فيقدم تصورًا حديثًا للمواطنة يربطها بالتعددية الثقافية، حيث يرى أن المواطنة لا تعني التجانس، بل يمكن أن تستوعب اختلاف الهويات الثقافية داخل إطار الدولة الواحدة.

تُظهر هذه التعريفات أن المواطنة لم تعد مجرد علاقة قانونية جامدة، بل أصبحت مفهومًا ديناميكيًا يعكس التوازن بين الوحدة (الانتماء للدولة) والتنوع (الاعتراف بالاختلافات داخل المجتمع).

³⁰محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص 80 .

ثانياً: تطور مفهوم المواطنة

لم يظهر مفهوم المواطنة بصيغته الحديثة دفعة واحدة، بل مر بمراحل تاريخية متعددة³¹:

1- **العصور القديمة**: كانت المواطنة حكراً على فئة محدودة، كما في Athens، حيث استُبعدت النساء والعبيد.

2- **العصور الوسطى**: تراجع مفهوم المواطنة لصالح الانتماءات الإقطاعية والدينية.

3- **نشأة الدولة الحديثة**: بدأ توسيع مفهوم المواطنة تدريجياً، خاصة بعد French Revolution التي أكدت مبادئ الحرية والمساواة.

4- **العصر الحديث**: أصبحت المواطنة تشمل الحقوق السياسية والاجتماعية، ولم تعد مقتصرة على الحقوق المدنية.

هذا التطور يعكس انتقال المواطنة من مفهوم إقصائي إلى مفهوم شمولي، ومن امتياز لفئة محدودة إلى حق عام لجميع أفراد المجتمع داخل الدولة.

ثالثاً: مكونات المواطنة – الحقوق والواجبات

تقوم المواطنة على توازن دقيق بين ما يتمتع به الفرد من حقوق وما يتحمله من واجبات، وهو ما يشكل أساس العلاقة مع الدولة، بما يشمل الحقوق المدنية: كحرية التعبير، حرية التنقل، والمساواة أمام القانون، و الحقوق السياسية

³¹محمود عبد الفضيل المرجع السابق، ص 223.

المتعلقة بالمشاركة في الحكم، مثل حق الانتخاب والترشح وهو ما يعكس انتقال الفرد من مجرد تابع إلى فاعل سياسي، بالإضافة إلى الحقوق الاجتماعية التي تشمل الحق في التعليم، الصحة، والعمل ، وهو ما يحقق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية³².

في المقابل، تفرض المواطنة مجموعة من الواجبات، مثل احترام القانون، دفع الضرائب، والمشاركة في الدفاع عن الوطن..... الخ .

بناءً عليه يجب التأكيد على أن المواطنة تجسد علاقة تبادلية بين الحقوق والواجبات، وليست علاقة ترتيب أو أولوية يُقدّم فيها أحدهما على الآخر ، فالفهم السليم للمواطنة لا يقوم على منطق "الحقوق أولاً" أو "الواجبات أولاً"، بل على منطق التلازم والتكامل بين الطرفين.

فمن جهة، لا يمكن للفرد أن يتمتع بحقوقه السياسية والمدنية والاجتماعية (كالحرية، والمشاركة، والعدالة) إلا إذا التزم بواجباته تجاه الدولة والمجتمع، مثل احترام القانون، ودفع الضرائب، والمشاركة في الحياة العامة، ومن جهة أخرى، لا معنى للواجبات إذا لم تقابلها حقوق مضمونة، لأن ذلك يحوّل العلاقة إلى شكل من أشكال الإكراه غير العادل.

ومنه نستنتج إن العلاقة الأفقية بين الحقوق والواجبات تعني أن المواطنة هي عقد اجتماعي متوازن، حيث تُبنى شرعية الدولة على ضمان الحقوق، وتُبنى استمرارية النظام على التزام الأفراد بواجباتهم ، لذلك، فإن أي خلل في هذا التوازن يؤدي إلى اختلال في المواطنة: فإعطاء الحقوق دون واجبات يؤدي إلى فوضى، وفرض الواجبات دون حقوق يؤدي إلى استبداد.

³² عبد الحميد متولي ، مرجع سابق ، ص 122 .

رابعاً: أنماط المواطنة³³

1- **المواطنة الفاعلة:** ترتبط بالأنظمة الديمقراطية ، تتحقق عندما يمارس الأفراد حقوقهم فعلياً ويشاركون في الحياة العامة.

2- **المواطنة الشكلية :** توجد عندما تُمنح الحقوق على المستوى القانوني دون تطبيق فعلي، عادة ما تنتشر في الأنظمة غير الديمقراطية.

3- **المواطنة الاجتماعية :** تركز على تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الاقتصادية.

خامساً: المواطنة وعلاقتها بالديمقراطية

تُعد المواطنة الأساس الذي تقوم عليه الديمقراطية، إذ لا يمكن تصور نظام ديمقراطي دون مواطنين يتمتعون بحقوق سياسية ويمارسونها بوعي، فالديمقراطية ليست فقط آليات انتخابية، بل هي أيضاً ثقافة مواطنة تقوم على المشاركة، المسؤولية، والالتزام بالقانون.

في هذا السياق يمكن القول ان ضعف المواطنة يؤدي إلى عزوف سياسي، مما يفرغ الديمقراطية من محتواها، حتى وإن توفرت مؤسساتها الشكلية.

استنتاجاً مما سبق فإن المواطنة ليست مجرد رابطة قانونية، بل هي عملية مستمرة من التفاعل بين الفرد والدولة، تتشكل عبرها الحقوق والواجبات، وتتحدد من خلالها طبيعة النظام السياسي، فإذا كانت الثقافة السياسية تمثل “العقل” الذي يوجه السلوك السياسي، فإن المواطنة تمثل “الإطار” الذي ينظم هذا السلوك ويمنحه الشرعية.³⁴

³³ رضوان السيد ، ص ، 87 .

³⁴ عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 51 .

وعليه، فإن دراسة المواطنة في النظم السياسية المقارنة تسمح بفهم عميق للفروق بين الدول، ليس فقط من حيث القوانين، بل من حيث مدى اندماج الأفراد في الحياة السياسية وقدرتهم على التأثير فيها.

خلاصة عامة :

تُعتبر المواطنة حجر الزاوية في بناء الدولة الحديثة، حيث تحدد من هو “العضو” في المجتمع السياسي، وما هي مكانته داخل النظام ، وإذا كانت الثقافة السياسية تفسر كيف يفكر الأفراد تجاه السياسة، فإن المواطنة تحدد كيف يتصرفون داخلها وفق قواعد قانونية ومؤسسية.

لقد ارتبط تطور مفهوم المواطنة تاريخياً بنشأة الدولة الحديثة، وانتقال المجتمعات من الولاءات التقليدية (القبيلة، الطائفة) إلى ولاء أوسع للدولة ، وبالتالي، فإن المواطنة تمثل انتقالاً من الانتماء الضيق إلى الانتماء الوطني، ومن الخضوع للسلطة إلى المشاركة في صنعها.

محاضرة الحادية عشر : المجتمع المدني

تمهيد :

تمثل محاضرة المجتمع المدني حلقة أساسية من حيث الانتقال من العلاقة الفردية القانونية مع الدولة (المواطنة) إلى الفضاء الجماعي الذي تُمارس فيه هذه المواطنة بشكل فعلي ، فالمجتمع المدني هو المجال الذي تتجسد فيه المبادرات الحرة والتنظيمات الطوعية، وهو بذلك يعكس حيوية المجتمع وقدرته على التأثير في النظام السياسي.

مقدمة :

لا يمكن فهم النظام السياسي فقط من خلال مؤسساته الرسمية، لأن جزءاً كبيراً من الحياة السياسية يتم خارج هذه المؤسسات، في فضاء يُعرف بالمجتمع المدني ، هذا الفضاء يشمل مختلف التنظيمات التي ينشئها الأفراد بشكل طوعي، بعيداً عن سيطرة الدولة المباشرة، بهدف الدفاع عن مصالحهم أو التعبير عن آرائهم.

فالمجتمع المدني يمثل حلقة وصل بين الفرد والدولة: فمن جهة يتيح للأفراد التعبير عن مطالبهم بشكل منظم، ومن جهة أخرى يساهم في نقل هذه المطالب إلى صناع القرار ، لذلك، فهو عنصر أساسي في تحقيق التوازن بين السلطة والمجتمع، ويُعد مؤشراً مهماً على درجة تطور النظام السياسي³⁵.

أولاً: تعريف المجتمع المدني

تعددت تعريفات المجتمع المدني تبعاً لاختلاف المدارس الفكرية، لكنها تلتقي حول كونه مجالاً مستقلاً نسبياً عن الدولة.

³⁵عاطف البنا ، نفس المرجع ، ص 59 .

1- يرى Alexis de Tocqueville أن : قوة الديمقراطية تكمن في وجود جمعيات ومنظمات للمجتمع المدني مستقلة تسمح للأفراد بالتعاون وتحقيق مصالحهم المشتركة، وقد لاحظ في دراسته للمجتمع الأمريكي أن هذه التنظيمات تُعد مدرسة لتعلم الديمقراطية³⁶.

2- أما Antonio Gramsci : فينظر إلى المجتمع المدني كفضاء للصراع الفكري والثقافي، حيث تتنافس القوى المختلفة لفرض هيمنتها ، وبالتالي، فهو ليس مجرد مجال محايد، بل ساحة صراع بين الأفكار والإيديولوجيات.

3- في المقابل، يركز Robert Putnam : على مفهوم "رأس المال الاجتماعي"، حيث يرى أن المجتمع المدني يعزز الثقة والتعاون بين الأفراد، مما ينعكس إيجاباً على أداء المؤسسات السياسية.

تكشف هذه التعريفات أن المجتمع المدني ليس مجرد مجموعة من الجمعيات، بل هو بنية اجتماعية وثقافية تعكس مستوى التنظيم والثقة داخل المجتمع، كما أنه قد يكون أداة للديمقراطية أو مجالاً للصراع حسب السياق.

ثانياً: مكونات المجتمع المدني – البنية التنظيمية

يتشكل المجتمع المدني من مجموعة متنوعة من التنظيمات التي تختلف في أهدافها ووظائفها، من أهمها:

الجمعيات : تعمل في مجالات اجتماعية، ثقافية، وخيرية .

النقابات : التي تدافع عن مصالح العمال والمهنيين .

المنظمات غير الحكومية : تنشط في مجالات حقوق الإنسان والتنمية .

³⁶ عبد الكريم غلاب ، مرجع سابق ، ص 45 .

هذه المكونات تشترك في كونها تنظيمات طوعية، أي أن الأفراد ينضمون إليها بإرادتهم الحرة، وهو ما يميزها عن مؤسسات الدولة، وعليه فتنوع مكونات المجتمع المدني يعكس تعددية المصالح داخل المجتمع، كما يسمح بتمثيل فئات مختلفة، مما يعزز التوازن داخل النظام السياسي.

ثالثاً: وظائف المجتمع المدني

لا تقتصر أهمية المجتمع المدني على كونه مجموعة تنظيمات، بل تتجلى قيمته الحقيقية في الوظائف التي يؤديها داخل النظام السياسي، والتي تجعله عنصراً حيوياً في تحقيق التوازن والاستقرار:³⁷

1- وظيفة الوساطة بين المجتمع والدولة :

يقوم المجتمع المدني بدور القناة التي تمر عبرها مطالب الأفراد نحو السلطة السياسية، فبدل أن يُعبّر كل فرد بشكل منفصل، تتولى الجمعيات والنقابات تنظيم هذه المطالب وصياغتها بطريقة جماعية أكثر تأثيراً، وهذه الوظيفة تقلل من احتمالات الصراع المباشر، لأنها تتيح آليات سلمية للتعبير عن المصالح، فكلما كانت هذه الوساطة فعالة، كلما زادت قدرة النظام على الاستجابة لمطالب المجتمع، مما يعزز شرعيته.

2- وظيفة التعبئة الاجتماعية :

يساهم المجتمع المدني في تحفيز الأفراد على الانخراط في الشأن العام، فهو يخلق وعياً جماعياً بالقضايا المشتركة، ويحول الأفراد من فاعلين سلبيين إلى فاعلين

³⁷حسن صعب، مرجع سابق، ص 154.

نشطين ، فضعف هذه الوظيفة يؤدي إلى العزوف تجاه الشأن العام ، بينما قوتها تعني مجتمعا يقظا وفعالا .

3- وظيفة الرقابة والمساءلة :

تُعد من أهم وظائف المجتمع المدني، حيث تراقب منظماته أداء السلطة وتكشف عن الاختلالات مثل الفساد أو سوء التسيير، وغالبًا ما تعتمد في ذلك على التقارير، الحملات الإعلامية، أو الضغط الشعبي ، فهذه الوظيفة تساهم في الحد من تعسف السلطة، وتدعم مبادئ الشفافية والحكم الرشيد.

4- وظيفة التنشئة :

يعمل المجتمع المدني كمدرسة غير رسمية يتعلم فيها الأفراد قيم المشاركة، الحوار، واحترام الرأي الآخر، فمن خلال الانخراط في الجمعيات أو النقابات، يكتسب الأفراد خبرة عملية في العمل الجماعي واتخاذ القرار³⁸.

هذه الوظيفة ترتبط مباشرة بتطور الثقافة السياسية، حيث تُرسخ قيم الديمقراطية على المدى الطويل .

5- وظيفة تحقيق التضامن الاجتماعي:

يساهم المجتمع المدني في تقوية الروابط الاجتماعية من خلال العمل التطوعي والخيري، خاصة في أوقات الأزمات ، مما يعزز الثقة بين الأفراد، وهو ما أشار إليه Robert Putnam بمفهوم “رأس المال الاجتماعي”.

³⁸ يحيي الجمل ، مرجع سابق ، ص 176 .

رابعاً: أنماط المجتمع المدني

1- **المجتمع المدني المستقل** : يتميز بقدرة تنظيمية عالية، واستقلالية عن الدولة، وتأثير فعلي في السياسات العامة ، فتكون منظماته قادرة على الضغط، التفاوض، وحتى فرض أجندتها في بعض الأحيان ، فهذا النمط يوجد غالباً في الأنظمة الديمقراطية، حيث تتوفر حرية التنظيم والتعبير، ويُعد مؤشراً على نضج الحياة السياسية.

2- **المجتمع المدني الموجه أو التابع** : في هذا النمط، تسمح الدولة بوجود منظمات مدنية لكنها تبقى تحت رقابتها أو توجيهها، بحيث لا تتجاوز حدوداً معينة ، فالبرغم أنه يعطي انطباعاً بوجود مجتمع مدني، إلا أنه في الواقع يحد من دوره الحقيقي، ويجعل وظيفته أقرب إلى دعم السلطة بدل مراقبتها³⁹.

3- **المجتمع المدني الصراعي** : يبرز في السياقات التي تشهد انقسامات حادة (سياسية، عرقية، أو دينية)، حيث تتحول منظمات المجتمع المدني إلى أدوات للدفاع عن مصالح فئات معينة، وقد تدخل في صراعات فيما بينها ، فهذا النمط قد يضعف وحدة المجتمع، لكنه في نفس الوقت يعكس تعددية حقيقية تحتاج إلى إدارة سياسية فعالة.

خامساً: المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية

يرتبط المجتمع المدني ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية، حيث يُعد أحد شروطها الأساسية، فالديمقراطية لا تقوم فقط على الانتخابات، بل تحتاج إلى فضاء يسمح بالتعبير الحر والتنظيم المستقل ، في هذا السياق، يبين Robert Putnam أن وجود شبكة قوية

³⁹المرجع السابق ، ص 45 .

من العلاقات الاجتماعية (رأس المال الاجتماعي) يعزز الثقة بين المواطنين، وهو ما ينعكس إيجاباً على أداء الديمقراطية.

في المقابل فإن غياب مجتمع مدني فعال يؤدي إلى احتكار السلطة، بينما يساهم وجوده في توزيع القوة داخل المجتمع ومنع الاستبداد⁴⁰.

استنتاجاً مما سبق ، تكشف دراسة وظائف وأنماط المجتمع المدني أن هذا الأخير ليس عنصراً ثابتاً أو محايداً، بل يتشكل وفق طبيعة النظام السياسي والسياق الاجتماعي ، فإذا كانت وظائفه تعكس أدواره الأساسية في الوساطة والرقابة والتنشئة، فإن أنماطه تعكس درجة حريته واستقلاليته.

وبالتالي، فإن قوة المجتمع المدني لا تُقاس فقط بوجوده، بل بقدرته على أداء وظائفه بفعالية واستقلالية، وهو ما يجعله أحد المؤشرات الرئيسية لقياس ديمقراطية الأنظمة السياسية في الدراسات المقارنة.

⁴⁰ أحمد فتحي صرور ، مرجع سابق ، ص 212 .

محاضرة الثانية عشر : المشاركة السياسية

تمهيد :

المشاركة السياسية تمثل مرحلة متقدمة في تسلسل المقياس، حيث ننتقل من القيم (الثقافة السياسية) والإطار القانوني (المواطنة) والفضاء التنظيمي (المجتمع المدني) إلى السلوك السياسي الفعلي، أي كيف يترجم الأفراد كل ما سبق إلى ممارسات ملموسة داخل النظام السياسي.

مقدمة :

تُعد المشاركة السياسية المؤشر الأكثر وضوحًا على حيوية النظام السياسي، لأنها تعكس مدى انخراط المواطنين في إدارة الشأن العام ، فإذا كانت المواطنة تمنح الحقوق، فإن المشاركة هي ممارسة هذه الحقوق على أرض الواقع.

لا تقتصر المشاركة على التصويت في الانتخابات، بل تشمل طيفًا واسعًا من الأنشطة التي يسعى من خلالها الأفراد إلى التأثير في القرار السياسي، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هنا، فإن دراسة المشاركة السياسية تسمح بفهم درجة ديمقراطية النظام، ومستوى الوعي السياسي داخل المجتمع.

أولاً: تعريف المشاركة السياسية

تعددت تعريفات المشاركة السياسية، لكنها تتفق في كونها نشاطًا يهدف إلى التأثير في السلطة أو في عملية صنع القرار.

1- يعرف Herbert McClosky المشاركة السياسية بأنها: “أنشطة

المواطنين الهادفة إلى التأثير في اختيار الحكام أو السياسات العامة”، بحيث ان هذا التعريف يركز على البعد المؤسسي التقليدي.

2- بينما يوسع Samuel Huntington المفهوم : ليشمل كل أشكال الانخراط، بما فيها الاحتجاجات والحركات الاجتماعية، معتبراً أن المشاركة قد تكون منظمة أو عفوية⁴¹.

تُظهر هذه التعريفات أن المشاركة ليست فقط حقاً، بل هي عملية ديناميكية تعكس تفاعل المواطن مع النظام، وقد تأخذ أشكالاً سلمية أو حتى صدامية حسب السياق السياسي.

ثالثاً: أشكال المشاركة السياسية

عند التمييز بين الأشكال التقليدية وغير التقليدية للمشاركة السياسية، لا ينبغي فهمهما كفئتين منفصلتين تماماً، بل كمسارين متكاملين يعكسان طبيعة العلاقة بين المجتمع والنظام السياسي، ودرجة انفتاح هذا الأخير على مطالب المواطنين.

1- المشاركة التقليدية (المؤسسية) :

تشير إلى كل أشكال الانخراط التي تتم داخل القنوات التي يحددها النظام السياسي، وعلى رأسها الانتخابات، والانتماء إلى الأحزاب، والعمل داخل المؤسسات التمثيلية، فهذا النمط يرتبط تاريخياً ببناء الدولة الحديثة، حيث تم تقنين المشاركة وتحويلها من فعل عفوي إلى ممارسة منظمة⁴².

وعليه تكمن أهمية هذا الشكل في كونه يضمن الاستقرار، لأنه يوفر آليات منتظمة ودورية للتعبير عن الإرادة الشعبية، لكنه في المقابل قد يفقد فعاليته في حالتين:

- عندما تتحول المؤسسات إلى هياكل شكلية لا تعكس إرادة حقيقية

- عندما تحتكر النخب السياسية هذه القنوات وتُقصي فئات واسعة

⁴¹سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 34 .

⁴²الرجع السابق ، ص 29 .

في هذه الحالة، تصبح المشاركة التقليدية محدودة التأثير، وقد تُستخدم لإضفاء شرعية شكلية على النظام بدل أن تكون أداة للتغيير الحقيقي.

المشاركة غير التقليدية (غير المؤسسية) :

تشمل كل أشكال التعبير السياسي التي تتم خارج الأطر الرسمية، مثل الاحتجاجات، الإضرابات، العصيان المدني، والحملات الشعبية، و هذا النمط يظهر غالبًا عندما يشعر الأفراد بأن القنوات التقليدية غير كافية أو مغلقة.

وعليه ، فهذا الشكل يحمل طابعًا ديناميكيًا، لأنه يعكس قدرة المجتمع على ابتكار وسائل جديدة للتأثير، فهو يؤدي وظائف مهمة، مثل:

- كسر الجمود السياسي

- لفت الانتباه إلى قضايا مهمشة

- الضغط من أجل الإصلاح

لكن في المقابل، قد يتحول إلى مصدر عدم استقرار إذا غابت قنوات الحوار، أو إذا اتخذ طابعًا عنيفًا ، وهنا يظهر التحدي الأساسي:

كيف يمكن للنظام السياسي أن يستوعب هذه الأشكال دون أن يفقد توازنه؟

بناءً على ما سبق فإن العلاقة بين الشكلين ليست تنافسية بل تكاملية؛ ففي الأنظمة الديمقراطية المستقرة، تُستخدم المشاركة غير التقليدية كوسيلة تصحيحية عندما تعجز القنوات الرسمية عن الاستجابة ، أما في الأنظمة المغلقة، فقد تصبح الشكل الرئيسي للمشاركة، وهو ما يعكس خللاً في بنية النظام السياسي⁴³.

⁴³ محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص 123.

رابعاً: مستويات المشاركة السياسية

لا تتحدد المشاركة فقط بنوعها، بل أيضاً بدرجة عمقها واستمراريتها، وهو ما يُعبّر عنه بمستويات المشاركة السياسية:

1- المشاركة المحدودة:

تمثل الحد الأدنى من الانخراط السياسي، حيث يشارك الفرد بشكل متقطع أو سطحي، مثل التصويت في الانتخابات دون متابعة مستمرة للشأن العام. وعليه فهذا المستوى يعكس نوعاً من القبول السلبي بالنظام السياسي؛ فالفرد لا يعارض النظام، لكنه لا يسعى أيضاً إلى التأثير فيه بشكل فعال، وغالباً ما يرتبط هذا النمط بعوامل مثل:

- ضعف الوعي السياسي
 - محدودية الثقة في جدوى المشاركة
 - الشعور بأن التأثير الفردي ضعيف
- ورغم محدوديته، إلا أنه يظل مهماً لأنه يشكل قاعدة المشاركة في أي نظام سياسي.

2- المشاركة النشطة (الفاعلة) :

تتجاوز المشاركة هنا حدود التصويت إلى الانخراط المنتظم في الأنشطة السياسية، مثل العمل الحزبي، المشاركة في الحملات، أو الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني.

هذا المستوى يعكس وجود ثقافة سياسية متطورة، حيث يدرك الأفراد أهمية دورهم في التأثير على القرار السياسي، كما أنه يعزز من جودة الديمقراطية، لأن المشاركة لا تكون موسمية بل مستمرة.

3- المشاركة المكثفة أو القيادية :

تمثل أعلى درجات المشاركة، حيث لا يكتفي الفرد بالمساهمة، بل يصبح فاعلاً مؤثراً في توجيه العملية السياسية، سواء من خلال تولي مناصب قيادية أو قيادة حركات اجتماعية⁴⁴.

هذا المستوى يُظهر تركيز المشاركة في يد فئة محدودة، لكنه ضروري لقيادة العمل السياسي وتنظيمه، غير أن خطورته تكمن في احتمال تحوله إلى احتكار إذا لم تُفتح المجال أمام تجديد النخب

محاضرة الجماعات الضاغطة : Pressure Groups :

تُعرّف الجماعات الضاغطة بأنها تنظيمات أو مجموعات منظمة تسعى إلى التأثير في عملية صنع القرار السياسي دون أن تهدف إلى الوصول إلى السلطة بشكل مباشر عبر الانتخابات. وتُعد هذه الجماعات جزءاً أساسياً من بنية العلوم السياسية، لأنها تمثل أحد أهم أشكال المشاركة السياسية غير الرسمية داخل الأنظمة الديمقراطية.

وتختلف الجماعات الضاغطة عن الأحزاب السياسية في أن هدفها ليس الحكم، بل التأثير على من يحكم. فهي تعمل على توجيه السياسات العامة بما يخدم مصالحها الخاصة أو مصالح الفئات التي تمثلها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو مهنية.

خصائص الجماعات الضاغطة:

⁴⁴محمد عمارة ، مرجع سابق ، ص 232 .

تتميز الجماعات الضاغطة بعدة خصائص أساسية. فهي تنظيمات غير حكومية، لكنها منظمة بشكل يسمح لها بالتأثير الفعّال في القرار السياسي. كما أنها تعتمد على أدوات ضغط متنوعة مثل الإعلام، اللوبيات، التمويل السياسي، أو حتى الاحتجاجات.

ومن خصائصها أيضاً أنها لا تتحمل المسؤولية السياسية المباشرة، لأنها لا تشارك في الحكم، مما يمنحها مرونة أكبر في الحركة والتأثير دون تحمل أعباء السلطة. كما أنها غالباً ما تكون متخصصة، أي أنها تدافع عن مصالح محددة مثل نقابات العمال أو اتحادات رجال الأعمال.

أنواع الجماعات الضاغطة :

يمكن تصنيف الجماعات الضاغطة إلى عدة أنواع رئيسية:

1- جماعات مصالح اقتصادية

مثل اتحادات رجال الأعمال أو النقابات العمالية، وتهدف إلى حماية مصالحها الاقتصادية.

2- جماعات مهنية

مثل نقابات الأطباء أو المحامين، وتركز على تحسين ظروف المهنة وتنظيمها.

3- جماعات مدنية واجتماعية

تهتم بقضايا مثل البيئة أو حقوق الإنسان أو الدفاع عن الحريات العامة.

4- جماعات دينية أو أيديولوجية

تسعى إلى التأثير في السياسات بما يتماشى مع قناعات فكرية أو دينية معينة⁴⁵.

: Methods of Influence

تعتمد الجماعات الضاغطة على مجموعة من الأدوات للتأثير في القرار السياسي.
من أبرزها:

. اللوبي السياسي: (Lobbying) وهو التواصل المباشر مع صناع القرار

. الضغط الإعلامي: عبر التأثير في الرأي العام

. التمويل السياسي: دعم الحملات الانتخابية مقابل تأثير سياسي

. الاحتجاجات والمظاهرات: كوسيلة ضغط غير مباشرة

وتختلف فعالية هذه الأدوات حسب طبيعة النظام السياسي ومدى انفتاحه.

دور الجماعات الضاغطة في النظم السياسية :

تلعب الجماعات الضاغطة دورًا مهمًا في تعزيز التعددية السياسية، لأنها تسمح بتمثيل مصالح لا تعبر عنها الأحزاب السياسية بشكل مباشر. كما أنها تسهم في تحسين عملية اتخاذ القرار من خلال تقديم معلومات وخبرات متخصصة لصناع القرار.

لكن في المقابل، قد تتحول هذه الجماعات إلى مصدر لعدم المساواة السياسية إذا كانت بعض المصالح الاقتصادية القوية قادرة على التأثير بشكل أكبر من غيرها، مما يخلق اختلالًا في التوازن الديمقراطي⁴⁶.

⁴⁵احمد نافع ، مرجع سابق ، 65.

⁴⁶المرجع السابق ، ص56.

Pressure Groups in the United States :

يُعد النظام السياسي في الولايات المتحدة من أكثر الأنظمة التي تُظهر تأثير الجماعات الضاغطة، خاصة من خلال ظاهرة اللوبيات، وتُعد جماعات الضغط في واشنطن عنصرًا أساسيًا في عملية صنع القرار داخل الكونغرس الأمريكي، حيث تعمل مئات اللوبيات على التأثير في التشريعات المتعلقة بالاقتصاد، الصحة، السلاح، والبيئة.

وتُظهر هذه الحالة أن الجماعات الضاغطة ليست مجرد فاعل ثانوي، بل عنصر بنيوي داخل النظام السياسي الأمريكي، يعكس طبيعة العلاقة بين المال والسياسة.

Pressure Groups in France :

في فرنسا، تلعب الجماعات الضاغطة دورًا أقل علنية مقارنة بالولايات المتحدة، لكنها تظل مؤثرة، خاصة من خلال النقابات العمالية والجمعيات المهنية ، ويتميز النظام الفرنسي بدرجة أكبر من التنظيم المؤسسي، حيث يتم إدماج بعض هذه الجماعات في عملية التشاور السياسي، خاصة عبر آليات الحوار الاجتماعي.

مزايا الجماعات الضاغطة:

تساهم الجماعات الضاغطة في:

- تعزيز المشاركة السياسية
- تمثيل مصالح متنوعة داخل المجتمع
- تحسين جودة القرارات السياسية عبر تقديم الخبرة
- دعم الديمقراطية التشاركية

سلبيات الجماعات الضاغطة :

في المقابل، قد تؤدي إلى:

- . هيمنة المصالح القوية على القرار السياسي
 - . عدم تكافؤ الفرص بين الجماعات
 - . تأثير غير شفاف في بعض الأحيان
 - . إضعاف المصلحة العامة لصالح مصالح خاصة
- بناءً على ما سبق ، تُظهر دراسة الجماعات الضاغطة أنها عنصر أساسي في فهم النظم السياسية المعاصرة، لأنها تعكس التفاعل بين المجتمع والدولة خارج الأطر الانتخابية التقليدية ، فهي من جهة تعزز الديمقراطية من خلال توسيع المشاركة، لكنها من جهة أخرى قد تخلق اختلالات إذا لم تُنظم بشكل يضمن الشفافية والتوازن.

المحاضرة الثالثة عشر: أنواع أنظمة الحكم

تقسيم أنواع أنظمة الحكم

يمكن تصنيف أنظمة الحكم (Political Systems) في العالم بشكل عام إلى فئتين رئيسيتين، هما الملكية (Monarchy) والجمهورية (Republic)، اعتماداً على طبيعة مصدر السلطة، وآلية انتقالها، والعلاقة بين الحاكم والمحكوم.

أولاً: النظام الملكي (Monarchy)

يمثل النظام الملكي شكل الحكم الذي تُركز فيه السلطة في يد فرد واحد يُعرف بالملك ويكتسب شرعيته غالباً عبر التوريث (Hereditary Legitimacy) أو التقليد التاريخي. ويمكن تقسيم الملكيات إلى عدة أشكال بحسب درجة السلطة الفعلية للحاكم⁴⁷:

1- الملكية المطلقة (Absolute Monarchy)

في هذا الشكل، يمتلك الملك سلطات واسعة تشمل التشريع، التنفيذ، وحتى القضاء، دون رقابة حقيقية من مؤسسات أو ممثلين منتخبين. وغالباً ما تكون القوانين والأوامر الملكية أداة لتحقيق إرادة الحاكم مباشرة، ويظهر هنا دور السلطة الفردية (Personalized Authority).

2- الملكية الدستورية (Constitutional Monarchy)

يتميز هذا الشكل بوجود دستور أو قوانين تحدد سلطات الملك وتشارك فيه مؤسسات أخرى مثل البرلمان والحكومة المنتخبة في صناعة القرار، وبذلك، يصبح الملك رمزياً إلى حد كبير، في حين تُمارس السلطة العملية من قبل مؤسسات

⁴⁷عبد القادر عودة، مرجع سابق، ص45.

ديمقراطية، ما يعكس التوازن بين السلطة الرمزية (Symbolic Authority) والسلطة العملية (Effective Power).

ويظهر النظام الملكي في بعض الدول خليطاً من السلطتين، حيث يحتفظ الملك بالشرعية التاريخية والدور الرمزي، بينما تمارس مؤسسات الدولة وظائف الحكم اليومية، ما يجعل النظام أكثر مرونة واستقراراً، خصوصاً في المجتمعات التي تقدر التقاليد والرموز الثقافية.

ثانياً: النظام الجمهوري (Republic)

النظام الجمهوري يختلف عن الملكي في أن السلطة السياسية (Political Authority) تتجسد عب⁴⁸ر ممثلين منتخبين، ولا يرتبط الحكم بالتوريث أو القاعدة العائلية.

ويعتمد هذا النظام على المشاركة السياسية، إذ يتم اختيار الحاكم أو الرئيس (President/Head of State) عبر الانتخابات، لفترة محددة، وتكون سلطاته محدودة بالدستور والقوانين.

يمكن تصنيف الجمهورية أيضاً بحسب شكل السلطة داخل الدولة:

1- الجمهورية الرئاسية: (Presidential Republic)

يتميز هذا النموذج بفصل واضح بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية (Separation of Powers)، ويكون الرئيس رأس الدولة والحكومة في آن واحد، ويملك سلطة تنفيذية مستقلة نسبياً، مع دور محدود للبرلمان في الرقابة على قراراته.

⁴⁸المرجع السابق، ص 45.

2- الجمهورية البرلمانية: (Parliamentary Republic)

في هذا النموذج، يكون الرئيس غالباً رمزياً أو محدود الصلاحيات، بينما تتركز السلطة التنفيذية في الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء (Prime Minister) ، ويعتمد البقاء في السلطة على دعم البرلمان ، وتتميز هذه الجمهورية بالمرونة السياسية، حيث يمكن تغيير الحكومة بسهولة نسبية وفقاً لتوازن القوى البرلمانية.

3- الجمهورية شبه الرئاسية: (Semi-Presidential Republic)

يجمع هذا النموذج بين الرئيس المنتخب مباشرة ورئيس وزراء يقوده البرلمان، بحيث تتوزع السلطة التنفيذية بينهما (Dual Executive System).⁴⁹

⁴⁹سعد الدين إبراهيم ، مرجع سابق ، ص 52 .

المحاضرة الرابعة عشر : اشكال أنظمة الحكم

أشكال أنظمة الحكم أو الحكومات (Forms of Government)

تعتمد دراسة أشكال الحكم على طريقة توزيع السلطة بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية ، وعلى العلاقة بين الحاكم والممثلين المنتخبين.

وتظهر ثلاثة أشكال رئيسية : النظام البرلماني (Parliamentary System)، والنظام الرئاسي (Presidential System) ، والنظام شبه الرئاسي (Semi-Presidential System).

أولاً: النظام البرلماني (Parliamentary System)

النظام السياسي البريطاني نموذجاً :

النشأة والتعريف : يعد النظام البرلماني أحد أشكال النظام الديمقراطي التعددي، يقوم على التداخل بين السلطتين التنفيذية (الحكومة) والتشريعية (البرلمان)، و تكون الحكومة فيه مسؤولة أمام البرلمان، وأعضاؤها ينتمون في أغلبهم إلى الحزب أو الائتلاف الحائز على الأغلبية البرلمانية.

ولا يمكن للحكومة أن تمارس مهامها في النظام البرلماني إلا إذا حازت ثقة أغلبية أعضاء البرلمان، كما يستطيع النواب التحرك ضد الحكومة من خلال تقديم ملتمس لحجب الثقة عنها⁵⁰.

وفي المقابل، للحكومة أن تبادر بحل البرلمان والدعوة لانتخابات مبكرة إذا فقدت دعم أغلبية تمكناها من تنفيذ سياساتها وتمرير القوانين والمراسيم اللازمة لذلك داخل البرلمان.

⁵⁰ أحمد نافع ، مرجع سابق ، ص 87 .

نشأ النظام البرلماني في بريطانيا، وكان للحالة السياسية للبلاد عام 1215 دورٌ بارز في هذا التحول التاريخي في الحياة السياسية للبلاد.

فحين أصبح ملك البلاد جان سان تير ضعيفا سياسيا بعد هزيمته أمام الفرنسيين، وصارت البلاد على حافة الإفلاس المالي، اتجه الملك إلى الاستدانة من النبلاء الإقطاعيين (البارونات) فطالب هؤلاء بأن يكون لهم الحق في المساهمة من عدمها. وقد شكلت هذه الخطوة باكورة مفهوم العريضة المطالبة التي ستكون عملا مؤسسا في البناء الديمقراطي، والأصل البعيد لمبدأ التجاوب بحرية مع الشأن العام.

قام الملك بإصدار "الميثاق الكبير" (ماغنا كارتا) لطمأنة البارونات المتوجسين من المواجهة مع السلطة في حال رفضهم تقديم الأموال المطلوبة، ومنح الميثاق المجلس الكبير -وهو الهيئة التمثيلية الوحيدة حينها ويضم اللوردات ومجالس المدن- سلطة اتخاذ القرار بشأن الضرائب.

وفي عام 1332 عُقد أول اجتماعٍ مشتركٍ لمجلس اللوردات (النبلاء) ومجلس المدن (البرجوازية)، وبموازاة ذلك تم إقرار حق المجلس في تقديم عرائض إلى الملك مقابل إجازة الميزانية التي يطلبها.

إلا أن التطور الأهم والذي سيُسرع بتثبيت أركان النظام البرلماني هو وصول أسرة دي هانوفر إلى الحكم ببريطانيا، فملوك هذه الأسرة المنحدرة من ألمانيا لا يتحدثون الإنجليزية، وكان ذلك عائقا في تواصلهم مع المواطنين وفي تثبيت أركان حكمهم.

وفي ضوء ذلك ارتأوا أن يُفوضوا مزيدا من الصلاحيات لرئيس الوزراء، وهكذا سيُصبح روبرت والبور (1676-1745م) أول رئيس وزراء فعلي لبريطانيا، رغم أن هذه التسمية لم تكن معروفة آنذاك، ورغم أن سريان القوانين ظل مربوطا بموافقة

الملك طوال فترات لاحقة، وإن كانت تلك الموافقة أصبحت تلقائية في حدود عام 1707

وغير بعيد عن بريطانيا، شهدت السويد بدورها بعض البذور الأولى للنظام البرلماني في القرن الثامن عشر، فقد فرضت ولاياتها في عام 1718 على الملكة التنازل عن بعض صلاحياتها لها بحكم أنها هي من ينتخبها⁵¹.

وبعد وفاة الملكة، فرض ممثلو الولايات على الملك الجديد إقرار دستورٍ للبلاد كان هو أول دستور حديث من نوعه في التاريخ ، وقد مهدت هذه الخطوة لما عُرف بعهد الحرية في أوروبا، لكن التجربة سرعان ما قضت على انقلاب نفذه الملك ضد مجالس الولايات في 1772.

أنواع النظام البرلماني:

أ- النظام المزدوج المسؤولية: وتكون الحكومة فيه مسؤولةً أمام البرلمان الذي تستمد منه شرعيتها وقوتها السياسية ، كما تكون مسؤولة أمام رئيس الدولة (ملك، رئيس، سلطان...).

وساد هذا النظام في الملكيات الأوروبية في القرن الثامن عشر والتاسع عشر، فعرفته بريطانيا أولاً بين سنتي 1792 و1834، ثم فرنسا خلال 1830-1848، ثم بلجيكا بدءاً من سنة 1831.

ويُجسد هذا النموذج مرحلة التحول من الحكم المطلق إلى الملكية البرلمانية في أوروبا، ومع ذلك نجد بعض دول العالم الثالث تأخذ به⁵².

⁵¹ أحمد نافع ، نفس المرجع ، ص 23 .

⁵² عبد الكريم غلاب ، مرجع سابق ، ص 52 .

ب- النظام الأحادي المسؤولية: وهو السائد في أغلب الديمقراطيات الأوروبية منذ القرن العشرين، وفيه تكون الحكومة مسؤولة فقط أمام البرلمان ، بينما يتمتع رئيس الدولة بصلاحيات محدودة وشرفية في أغلبها ، وهذا النموذج سائد في بريطانيا وألمانيا وإسبانيا.

تقييم النظام السياسي البرلماني - إيجابيات وسلبيات :

يتميز النظام البرلماني بمرونة في العلاقة بين السلطات، فالسلطة التنفيذية (الحكومة) منبثقة عن البرلمان وبالتالي تحتاج إلى ثقته، إلا أنها -في نفس الوقت- تعمل باستقلالية تامة عنه، لكنه يُمكنه إسقاطها بحجب الثقة، كما يُمكنها حله والدعوة إلى انتخابات جديدة.

وعليه فإن تداخل السلطات مع استقلاليتها فيما بينها هو إحدى أهم ميزات النظام البرلماني، ومصدر قوة وضعف في الآن ذاته ، وهذا التوازن الهش نسبيا يضمن قدرا من استقلال السلطات لتمتلك كل منها آليات للدفاع عن نفسها، وحماية السلطات المخولة لها بنص الدستور أو الأعراف الدستورية.

ومع تميز هذا النظام بالتعايش بين السلطات مع استقلاليتها، فإنه لا يخلو من نواقص لعل أهمها أن الحكومة تهمين على البرلمان بحكم أنها منبثقة عن الحزب أو الائتلاف الحزبي المهيمن عليها، وهو ما يجعل البرلمان في خدمة الأجندة السياسية للحكومة، ويضعف قدرته على أداء وظيفته الرقابية التي وُجد من أجلها أصلا.

ويؤخذ على النظام البرلماني كذلك أنه مرتبط -في حالات كثيرة- بعدم الاستقرار السياسي لاسيما في غياب ثنائية إيديولوجية أو حزبية حقيقية تُمكن من تناوب قابل للاستمرار، ففي حال تشرذم الخريطة السياسية يكون البلد عرضة للأزمات الحكومية، ودوامات لا متناهية وعقيمة من الانتخابات السابقة لأوانها.

خلاصة :

يتميز النظام البرلماني بفصل ضعيف نسبياً بين السلطات التنفيذية والتشريعية (Weak Separation of Powers)، حيث يتشكل السلطة التنفيذية (Executive) من الحكومة التي يقودها رئيس الوزراء (Prime Minister) ، وهي مسؤولة أمام البرلمان (Parliament) ، ويعني ذلك أن استمرار الحكومة في السلطة يعتمد على دعم البرلمان (Parliamentary Confidence) ، ويمكن إسقاطها من خلال تصويت عدم الثقة .

مميزات النظام البرلماني:

• المرونة السياسية: (Political Flexibility) القدرة على تغيير الحكومة بسرعة نسبياً وفقاً لتوازن القوى البرلمانية.

• تكامل السلطة: (Integration of Powers) تسهّل التوافق بين البرلمان والحكومة في صياغة السياسات.

• تمثيل مباشر للمجتمع: (Representative Accountability) حيث تتحمل الحكومة المسؤولية أمام البرلمان نيابة عن المواطنين.

لكن قد تواجه الأنظمة البرلمانية مشاكل مثل عدم الاستقرار السياسي (Political Instability) في حال وجود أحزاب متعددة لا تتفق على تشكيل تحالف مستقر.

ثانياً: النظام الرئاسي (Presidential System)

مفهوم النظام الرئاسي :

يُعرّف النظام الرئاسي باعتباره نمطاً من أنماط الحكم يقوم على انتخاب رئيس الجمهورية بشكل مستقل عن السلطة التشريعية، بحيث يستمد شرعيته مباشرة من الشعب، وليس من البرلمان ، و هذا الاستقلال في مصدر الشرعية يؤدي إلى ما يُعرف بـ "الشرعية المزدوجة"، حيث يمتلك كل من الرئيس والبرلمان تفويضاً شعبياً منفصلاً، وهو ما يُعد من أهم الخصائص البنيوية لهذا النظام⁵³.

من الناحية النظرية، يرتبط هذا النموذج بتطور الفكر الدستوري الليبرالي، خاصة مع كتابات مونتسكيو، الذي أسس لفكرة توزيع السلطة كضمانة ضد الاستبداد، وقد تم تجسيد هذه الفكرة عملياً في دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يُعد أول تطبيق متكامل للنظام الرئاسي.

الفصل بين السلطات : Separation of Powers

يُعد مبدأ الفصل بين السلطات جوهر النظام الرئاسي، حيث يتم توزيع الوظائف السياسية على ثلاث سلطات مستقلة: تنفيذية، تشريعية، وقضائية.

لكن التحليل المعاصر يُظهر أن هذا الفصل ليس مطلقاً، بل هو "فصل مرن" قائم على التداخل الوظيفي والرقابة المتبادلة.

مثال :

- السلطة التنفيذية تقترح السياسات
- السلطة التشريعية تناقش وتقر القوانين

⁵³ أحمد نافع ، مرجع سابق ، ص 28 .

- السلطة القضائية تفسر وتراقب دستورية القوانين

هذا التداخل يعكس تحولاً من فكرة "الفصل الصارم" إلى "الفصل المتوازن"، حيث لا يمكن لأي سلطة أن تعمل بمعزل تام عن الأخرى.

Executive Authority and Political Leadership

في النظام الرئاسي، يتم تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس، الذي يجمع بين صفتي رئيس الدولة ورئيس الحكومة، و هذا التركيز يمنحه دوراً محورياً في صياغة السياسات العامة، وإدارة الشؤون الداخلية والخارجية.

لكن من منظور آخر، فإن قوة الرئيس لا تُقاس فقط بالنصوص الدستورية، بل أيضاً بعوامل غير رسمية مثل:

- الشخصية القيادية للرئيس
- السياق السياسي والحزبي
- درجة دعم الرأي العام

وهذا ما يفسر التفاوت الكبير في أداء الرؤساء داخل نفس النظام.

Fixed Terms and Political Stability :

يتميز النظام الرئاسي بثبات مدة الحكم، حيث يُنتخب الرئيس لفترة محددة لا يمكن تقصيرها إلا في حالات استثنائية، و هذه الخاصية تُعد عنصراً أساسياً في تحقيق الاستقرار المؤسسي، إذ تمنع الأزمات الحكومية المتكررة التي قد تعرفها الأنظمة البرلمانية⁵⁴.

⁵⁴عبد الكريم غلاب، مرجع سابق، ص 67.

لكن في المقابل، قد يؤدي هذا الثبات إلى إشكالية "الجمود السياسي"، خاصة في حالة فقدان التوافق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، حيث لا توجد آلية سهلة لإعادة تشكيل السلطة التنفيذية.

Checks and Balances:

يقوم النظام الرئاسي على مبدأ الضوابط والتوازنات، الذي يُعد تطويرًا عمليًا لفكرة الفصل بين السلطات.

هذا المبدأ لا يهدف فقط إلى توزيع السلطة، بل إلى منع احتكارها من خلال تمكين كل سلطة من مراقبة الأخرى.

وعليه يحد هذا النظام من الاستبداد ، لكنه في الوقت نفسه قد يبطئ عملية اتخاذ القرار ، ويخلق توترًا دائمًا بين المؤسسات .

Critical Evaluation of the Presidential System :

من منظور مقارن، لا يمكن الحكم على النظام الرئاسي بشكل مطلق، بل يجب تقييمه في سياقه السياسي والاجتماعي.

فبينما نجح في الولايات المتحدة، واجه صعوبات في دول أخرى، خاصة في أمريكا اللاتينية، حيث أدى إلى أزمات سياسية أو نزعات سلطوية ، وهذا ما يقود إلى استنتاج مهم مفاده ان نجاح النظام لا يعتمد فقط على بنيته، بل على البيئة المؤسسية والثقافة السياسية التي يعمل ضمنها.⁵⁵

الأساس الدستوري للنظام Constitutional Foundations :

⁵⁵حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 156 .

يقوم النظام السياسي في الولايات المتحدة على دستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي وضع إطارًا دقيقًا لتنظيم العلاقة بين السلطات، وقد يتميز هذا الدستور بمرونته وقدرته على التكيف مع التحولات السياسية، رغم قدمه، وذلك بفضل آلية التعديل والتفسير القضائي.

مثال:

تُظهر التعديلات الدستورية، مثل التعديل الثاني والعشرين (الذي حدد عدد ولايات الرئيس بوليتين)، كيف يتكيف النظام مع التجربة السياسية، خاصة بعد رئاسة فرانكلين روزفلت التي امتدت لأربع ولايات.

السلطة التنفيذية The Presidency:

يمثل الرئيس محور السلطة التنفيذية، حيث يجمع بين قيادة الدولة والحكومة، ويضطلع بمهام تنفيذ القوانين، وتوجيه السياسة الخارجية، وقيادة القوات المسلحة، ورغم اتساع صلاحياته، فإنها تبقى مقيدة بآليات دستورية ومؤسسية.

مثال:

استخدام حق النقض (الفيتو) من قبل رؤساء مثل باراك أوباما ضد بعض القوانين الصادرة عن الكونغرس يبرز كيف يمكن للرئيس التأثير في العملية التشريعية، دون أن يكون جزءًا منها.

السلطة التشريعية Congress and Legislative Power :

يمثل الكونغرس الأمريكي سلطة تشريعية مستقلة، ويتكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ ، و لا يقتصر دوره على سن القوانين، بل يشمل الرقابة على السلطة التنفيذية، خاصة من خلال المصادقة على التعيينات والميزانية⁵⁶.

مثال:

خلال بعض الفترات، رفض الكونغرس تمرير مشاريع قوانين اقترحها الرئيس، ما أدى إلى إغلاق حكومي (Government Shutdown) ، كما حدث في عهد دونالد ترامب، وهو مثال واضح على تأثير الانقسام السياسي.

السلطة القضائية Judicial Authority and Review :

تضطلع المحكمة العليا الأمريكية بدور محوري في تفسير الدستور، وضمان توافق القوانين مع أحكامه ، وقد أصبحت هذه السلطة لاعباً أساسياً في التوازن المؤسسي.

مثال:

في قضية ماربوري ضد ماديسون، أرست المحكمة مبدأ الرقابة القضائية، ما منحها سلطة إلغاء القوانين غير الدستورية، وهو ما لا يزال يؤثر في النظام حتى اليوم.

آلية الضبط والتوازن Checks and Balances :

يقوم النظام الأمريكي على مبدأ الضوابط والتوازنات، حيث تمتلك كل سلطة وسائل لمراقبة الأخرى، مما يمنع احتكار السلطة ويضمن استمرارية النظام.

⁵⁶حسن صعب ، مرجع سابق ، ص 90 .

مثال:

إجراءات عزل الرئيس (Impeachment) التي باشرها الكونغرس الأمريكي ضد دونالد ترامب تُظهر كيف يمكن للسلطة التشريعية محاسبة الرئيس، حتى وإن لم تؤد العملية إلى عزله النهائي⁵⁷.

الممارسة السياسية الواقعية : Political Practice Beyond Texts

رغم وضوح الإطار الدستوري، فإن الممارسة السياسية تتأثر بعوامل غير رسمية مثل الأحزاب السياسية، جماعات الضغط، ووسائل الإعلام، والتي تلعب دورًا مهمًا في توجيه السياسات.

مثال:

تأثير جماعات الضغط (Lobbying) في قضايا مثل تشريعات السلاح أو الرعاية الصحية يوضح كيف يمكن للفاعلين غير الرسميين التأثير في قرارات الكونغرس الأمريكي.

التحديات العملية للنظام : Practical Challenges

رغم استقرار النظام، إلا أنه يواجه تحديات مثل الانقسام الحزبي، والجمود السياسي، وصعوبة اتخاذ قرارات سريعة في بعض الأزمات⁵⁸.

مثال:

⁵⁷محمود عبد الفضيل ، مرجع سابق ، ص 45.
⁵⁸الرجع السابق ، ص 67 .

حالة "الحكومة المنقسمة" (Divided Government)، كما حدث خلال فترات من حكم جو بايدن، تُظهر كيف يمكن أن يؤدي اختلاف الأغلبية بين الكونغرس والرئيس إلى تعطيل بعض السياسات.

من خلال هذه المحاور، يتضح أن النظام الرئاسي الأمريكي ليس مجرد بناء دستوري، بل هو منظومة ديناميكية تتفاعل فيها المؤسسات الرسمية مع القوى السياسية والاجتماعية، وتُظهر الأمثلة التطبيقية أن هذا النظام، رغم قوته، يظل عرضة للتحديات التي تتطلب توازنًا دائمًا بين الفعالية والرقابة.

خلاصة عامة :

في النظام الرئاسي، يكون هناك فصل واضح بين السلطات، ويكون الرئيس رأس الدولة والحكومة، منتخباً مباشرة من الشعب أو من الهيئة الانتخابية، ويملك سلطة تنفيذية مستقلة. (Independent Executive Authority).

مميزات النظام الرئاسي:

- الاستقرار النسبي: (Relative Stability) الرئيس يبقى في السلطة لفترة محددة ولا يعتمد على دعم البرلمان لإكمال ولايته.
- وضوح المسؤولية: (Clear Accountability) يحدد المواطنون المسؤول عن الأداء التنفيذي من خلال الانتخابات.

• استقلالية القرار: (Decision-Making Autonomy) الرئيس قادر على اتخاذ قرارات تنفيذية دون الرجوع المستمر للبرلمان.

لكن عيوبه تتضمن⁵⁹:

• الجمود السياسي: (Political Gridlock) قد يحدث تعارض بين الرئيس والبرلمان، ما يؤدي إلى صعوبة في تمرير القوانين.

• المركزية المفرطة للسلطة: (Overconcentration of Power) في حال ضعف آليات الرقابة والمساءلة، يمكن للرئيس السيطرة على النظام بشكل كبير.

ثالثاً: النظام شبه الرئاسي Semi-Presidential System:

تعريف النظام شبه الرئاسي:

يُعرّف النظام شبه الرئاسي كأحد الأنماط الدستورية الهجينة في العلوم السياسية، حيث يجمع بين خصائص النظام الرئاسي والنظام البرلماني في آن واحد ، وقد صاغ هذا المفهوم بشكل منهجي موريس دوفرجييه، الذي اعتبر أن هذا النظام يقوم على ثلاثة عناصر أساسية: انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع العام المباشر، امتلاكه لصلاحيات حقيقية، ووجود حكومة مسؤولة أمام البرلمان.

هذا التعريف يكشف أن النظام لا يقوم على نموذج واحد ثابت، بل على توازن بين عنصرين: الرئاسي (قوة الرئيس) والبرلماني (مسؤولية الحكومة)⁶⁰.

⁵⁹علي محافظة ، مرجع سابق ، ص 78 .

⁶⁰الرجع السابق ، ص 23 .

الثنائية التنفيذية Dual Executive Structure:

يُعد وجود سلطة تنفيذية مزدوجة السمة الأكثر تميزاً لهذا النظام، حيث يتقاسم كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة السلطة التنفيذية ، فالرئيس يمثل الدولة ويضطلع بالوظائف الاستراتيجية، بينما يتولى رئيس الحكومة إدارة السياسات اليومية.

هذه الثنائية لا تعني توزيعاً جامداً للسلطة، بل علاقة ديناميكية تتغير حسب السياق السياسي، ما يجعل النظام مرناً لكنه في الوقت ذاته معقداً من حيث تحديد مركز القرار.

ازدواجية الشرعية السياسية Dual Legitimacy:

يقوم النظام شبه الرئاسي على مصدرين للشرعية:

. شرعية شعبية مباشرة للرئيس

. شرعية برلمانية للحكومة

هذا التعدد في مصادر الشرعية يمنح النظام قوة تمثيلية، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى تنازع في السلطة، خاصة عندما تختلف التوجهات السياسية بين الرئيس والأغلبية البرلمانية.

الفصل المرن بين السلطات⁶¹ Flexible Separation of Powers:

يرتبط هذا النظام بمبدأ الفصل بين السلطات، لكن بصيغة مرنة ، فبدل الفصل الصارم كما في النظام الرئاسي، يعتمد على تداخل وظيفي منظم بين السلطات.

⁶¹عبد القادر عودة ، مرجع سابق ، ص 45 .

الحكومة مسؤولة أمام البرلمان، بينما يحتفظ الرئيس بصلاحيات مستقلة، ما يخلق توازنًا متحركًا يتغير وفقًا للظروف السياسية.

المسؤولية السياسية للحكومة :Government Accountability

تُعد مسؤولية الحكومة أمام البرلمان عنصرًا أساسيًا مستمدًا من النظام البرلماني، حيث يمكن للبرلمان إسقاط الحكومة عبر آليات الرقابة.

هذا الجانب يعزز الطابع الديمقراطي للنظام، ويمنع تركيز السلطة التنفيذية في يد الرئيس وحده.

ظاهرة التعايش:

تُعد ظاهرة التعايش من أبرز مظاهر هذا النظام، وتحدث عندما ينتمي الرئيس إلى تيار سياسي مخالف للأغلبية البرلمانية، مما يفرض عليه تعيين رئيس حكومة من هذا التيار، ففي هذه الحالة، تنقسم السلطة التنفيذية فعليًا، ويتحول النظام إلى نموذج أقرب للبرلماني، حيث يبرز دور رئيس الحكومة.

بناءً على ما سبق ، يُنظر إلى النظام شبه الرئاسي كنموذج توافقي يسعى إلى الجمع بين الاستقرار (من خلال رئيس قوي) والمساءلة (من خلال حكومة مسؤولة).

غير أن هذا التوازن يظل هشًا، إذ قد يؤدي إلى صراعات داخل السلطة التنفيذية أو غموض في تحديد المسؤولية السياسية، ما يجعل نجاحه مرتبطًا بالسياق السياسي والثقافة الديمقراطية.

النظام السياسي الفرنسي : 62

السياق التاريخي لظهور النظام Historical Context :

نشأ النظام شبه الرئاسي في فرنسا كرد فعل على عدم الاستقرار السياسي الذي ميز الجمهورية الرابعة الفرنسية (1946-1958)، حيث هيمن البرلمان على السلطة، مما أدى إلى تعدد الحكومات وضعف فعاليتها.

هذا الوضع أبرز الحاجة إلى إصلاح دستوري يعيد التوازن ويقوي السلطة التنفيذية.

تأسيس الجمهورية الخامسة Foundation of the Fifth Republic :

جاء دستور الجمهورية الخامسة ليؤسس نظامًا جديدًا بقيادة شارل ديغول، الذي سعى إلى بناء سلطة تنفيذية قوية قادرة على ضمان الاستقرار.

وقد منح الدستور للرئيس صلاحيات مهمة مثل تعيين رئيس الحكومة، حل البرلمان، واللجوء إلى الاستفتاء.

تعزيز مكانة الرئيس Strengthening the Presidency :

شهد النظام تحولاً مهماً بعد تعديل 1962 الذي أقر انتخاب الرئيس بالاقتراع العام المباشر، مما عزز شرعيته الشعبية ومكانته داخل النظام السياسي، و هذا التعديل جعل الرئيس الفاعل المركزي في الحياة السياسية، خاصة في ظل توفر أغلبية برلمانية داعمة⁶³.

⁶² عبد القادر عودة ، مرجع سابق ، ص 65 .

⁶³ فؤاد زكرياء ، مرجع سابق ، ص 65 .

برزت ظاهرة التعايش في فرنسا كاختبار حقيقي لمرونة النظام، خاصة خلال فترة تعاون فرانسوا ميتران مع جاك شيراك.

في هذه الحالة، تم توزيع الأدوار بين الرئيس (السياسة الخارجية والدفاع) ورئيس الحكومة (السياسات الداخلية)، مما أبرز الطابع البرلماني للنظام في هذه الظروف.

البنية المؤسسية للنظام :Institutional Structure:

يقوم النظام الفرنسي على ثلاث مؤسسات رئيسية:

- رئيس الجمهورية: يتمتع بصلاحيات استراتيجية قوية
 - الحكومة: تدير العمل التنفيذي وتخضع لرقابة البرلمان
 - البرلمان: يمارس التشريع والرقابة، مع دور أقل هيمنة مقارنة بالماضي
- هذا التنظيم يعكس توازنًا بين الاستقلال والتكامل بين المؤسسات.

الممارسة السياسية المعاصرة :Contemporary Practice:

في عهد إيمانويل ماكرون، ومع توفر أغلبية برلمانية داعمة، برزت هيمنة واضحة للرئيس، مما أعطى النظام طابعًا رئاسيًا.

لكن في حال فقدان هذه الأغلبية، يمكن أن يعود التوازن لصالح الحكومة، ما يبرز مرونة النظام⁶⁴.

بناءً عليه ومن خلال ما سبق، تُظهر التجربة الفرنسية أن النظام شبه الرئاسي قادر على تحقيق الاستقرار، خاصة مقارنة بالجمهورية الرابعة، لكنه يظل عرضة

⁶⁴حسن صعب، مرجع سابق، ص 76.

للتوترات السياسية، كما تكمن قوته في قدرته على التكيف مع الظروف المختلفة، بينما تكمن محدوديته في احتمال غموض المسؤولية وتداخل الصلاحيات.

إن النظام شبه الرئاسي، كما يتجسد في فرنسا، يمثل نموذجًا مرئيًا يجمع بين عناصر متعددة، ويعكس تطور الفكر الدستوري نحو البحث عن توازن بين الفعالية الديمقراطية والاستقرار السياسي، غير أن نجاحه يظل رهينًا بمدى نضج الحياة السياسية وقدرة الفاعلين على إدارة التعدد في مراكز السلطة.

خلاصة عامة:

يجمع النظام شبه الرئاسي بين عناصر كل من النظام البرلماني والرئاسي ، بحيث يكون هناك رئيس منتخب مباشرة ، ورئيس وزراء (Prime Minister) يقوده البرلمان ، وتوزع السلطات التنفيذية بين الرئيس والحكومة، حيث يمكن للرئيس ممارسة بعض الصلاحيات الهامة، بينما تتولى الحكومة الإدارة اليومية للسياسات.

مميزات هذا النظام:

- توازن السلطة (Power Balance) يوزع السلطة التنفيذية بين الرئيس والحكومة، ما يقلل من هيمنة طرف واحد.
- المرونة والتكيف (Flexibility and Adaptability) يسمح بتوازن بين الاستقرار الرئاسي والديناميكية البرلمانية.
- تقليل الجمود السياسي (Reduced Gridlock) حيث يمكن لكل طرف تنفيذ صلاحياته ضمن اختصاصه.

ومع ذلك، قد يواجه مشاكل مثل:

- صراع السلطات (Executive Conflict): خصوصاً إذا كان الرئيس والحكومة من أحزاب سياسية متنافسة، ما قد يؤدي إلى أزمة تنفيذية.
- تعقيد المسؤولية (Blurred Accountability): يصبح تحديد المسؤول عن الأداء التنفيذي أقل وضوحاً بين الرئيس ورئيس الوزراء

المحاضرة : الخامسة عشر : طبيعة أنظمة الحكم (Nature of Political Systems)

يمكن تصنيف أنظمة الحكم وفق طبيعتها (Nature of Political Systems) إلى محورين رئيسيين: الديمقراطية (Democracy) ، حيث يتم تنظيم السلطة بطريقة تضمن مشاركة السياسية ، والدكتاتورية (Dictatorship) ، حيث تتركز السلطة في يد فرد أو مجموعة محدودة مع تقييد المشاركة الشعبية. ويمكن تقسيم الدكتاتورية بدورها إلى نظم شمولية (Totalitarian) ونظم تسلطية (Authoritarian) ، بحسب طبيعة ممارسة السلطة ومرجعيتها.

أولاً: الديمقراطية (Democracy)

تُعرف الديمقراطية بأنها نظام سياسي يقوم على المشاركة السياسية والتمثيل الانتخابي (Electoral Representation) ، وآليات انتقال السلطة السلمي في هذا النظام، تُدار الدولة وفق قواعد قانونية واضحة، ويتم تحديد سلطة الحاكم ، ومدة بقائه عبر الانتخابات، مما يجعل انتقال السلطة آلية منتظمة ويحدّ من استخدام القوة أو الإكراه في صوغ القرار السياسي. ومن أبرز خصائص الديمقراطية⁶⁵:

- المشاركة السياسية : يحق للمواطنين التصويت والمشاركة في صنع القرار.
- التعددية السياسية : (Political Pluralism) وجود أحزاب ومؤسسات مختلفة تعبر عن مصالح متنوعة.

⁶⁵ محمد سليم العوا ، مرجع سابق ، 122 .

. المساءلة والشفافية: (Accountability and Transparency) الحكومة
مسؤولة أمام المواطنين والبرلمان، ويمكن محاسبتها عند إخلالها بالواجبات.
وبذلك، تُعد الديمقراطية نموذجاً يربط بين الشرعية القانونية والاستقرار السياسي
(Political Stability) عبر آليات انتقال السلطة المنظم والمؤسساتي.

ثانياً: الدكتاتورية (Dictatorship)

الدكتاتورية هي نظام سياسي تتركز فيه السلطة في يد فرد أو مجموعة
صغيرة، مع حدّ محدود أو غياب كامل للمشاركة الشعبية.
ويمكن تقسيمها إلى شكلين رئيسيين بحسب مرجعيات السلطة وطبيعة التحكم في
المجتمع:

1- النظام الشمولي (Totalitarian)

النظام الشمولي يتميز بالسيطرة المطلقة على الحياة السياسية والاجتماعية
والاقتصادية (Comprehensive Political and Social Control)، ويستند
إلى القوة في فرض النظام (Power-Based Legitimacy)، وغالباً ما يستخدم
الإكراه، القمع، والدعاية لبناء نظام مركزي متماسك، اهم خصائصه الأساسية:

- . حكم الفرد أو الحزب الواحد: السيطرة الكاملة على الدولة والمجتمع.
- . إلغاء التعددية: (Elimination of Pluralism) منع أي شكل من
المعارضة السياسية أو المجتمعية⁶⁶.
- . الأيديولوجية القسرية: (Compulsory Ideology) فرض أيديولوجية
رسمية على المجتمع لضمان الولاء المطلق.

⁶⁶المرجع السابق، ص 45 .

ويُعد هذا النظام نموذجاً للسلطة المطلقة التي تتحرك وفق منطق القوة، حيث تكون كل المؤسسات أدوات في خدمة الحاكم أو الحزب الحاكم.

2- النظام التسلطي (Authoritarian)

النظام التسلطي أقل شمولية، ويتركز على السيطرة السياسية المباشرة دون محاولة الهيمنة على الحياة الاجتماعية والثقافية ويستند غالباً إلى الولاء بدل القوة المطلقة.

خصائصه:

- القيادة الفردية أو النخبوية: (Individual or Elite Leadership) حكم محدود عددياً ولكنه أقل سيطرة على المجتمع من النظام الشمولي.
 - احتكار السلطة السياسية: (Political Power Monopoly) منع المنافسة السياسية لكن السماح ببعض الحياة الاجتماعية أو الاقتصادية شبه المستقلة.
 - مرجعيات الولاء: (Loyalty as Basis of Power) تعتمد السلطة على ولاء أفراد النخبة والمؤسسات الأمنية بدلاً من إكراه المجتمع كله⁶⁷.
- وبذلك يُظهر النظام التسلطي درجة أقل من التحكم في المجتمع مقارنة بالشمولية، لكنه يظل نظاماً غير ديمقراطي، حيث يتم التحكم في القرار السياسي ومصادر السلطة بشكل مركزي.

⁶⁷عبد الوهاب الكيالي ، مرجع سابق ، ص 34 .

المحاضرة السادسة عشر : الأنظمة الحزبية

تُعد دراسة الأنظمة الحزبية (Party Systems) من الركائز الأساسية لفهم ديناميات الحكم في أي دولة، إذ تحدد طبيعة التنافس السياسي، توزيع السلطة، واستقرار الحكومة. وتعكس الأنظمة الحزبية العلاقة بين الحكومة والمجتمع (Society)، كما ترتبط بشكل مباشر بنوع النظام السياسي سواء كان ملكيًا أو جمهوريًا ، وبهيكل الحكومة سواء كان برلمانيًا ، رئاسيًا ، أو شبه رئاسيًا ، وأخيرًا ترتبط بنوع الحكم بين ديمقراطي ودكتاتوري .

أولاً: تصنيف الأنظمة الحزبية والتنافس الانتخابي⁶⁸

يمكن تصنيف الأنظمة الحزبية وفق عدد الأحزاب ودرجة تنافسها، وطبيعة الأغلبية التي تحصل عليها :

1. نظام الحزب الواحد: (Single-Party System)

◦ يسيطر حزب واحد (Single Party) على السلطة بالكامل، وتُمنع المعارضة السياسية.

◦ غالبًا ما يرتبط هذا النظام بالحكومات الدكتاتورية الشمولية حيث تُستخدم القوة والإكراه (Power-Based Authority) والسيطرة الكاملة على المجتمع لضمان استمرار الحزب الحاكم.

2. نظام الحزبين: (Two-Party System)

__ يهيمن حزبان على الحياة السياسية، ويتناوبان على السلطة عبر الانتخابات (Electoral Alternation).

⁶⁸ أحمد فتحي سرور ، مرجع سابق ، ص 123 .

_ الانتخابات في هذا النظام تعتمد غالبًا على الأغلبية المطلقة أو الأغلبية النسبية لتحديد الحزب الفائز، ما يعكس طريقة تحديد الحكومة في البرلمان أو الرئيس في النظام الرئاسي.

_ يرتبط هذا النظام غالبًا بالديمقراطيات البرلمانية أو الرئاسية، حيث تسمح التعددية السياسية (Political Pluralism) بتبادل السلطة بين حزبين رئيسيين.

3. النظام متعدد الأحزاب: (Multi-Party System)

◦ توجد عدة أحزاب تتنافس على السلطة، وغالبًا ما تتشكل الحكومات من تحالفات حزبية (Coalition Governments) لضمان الأغلبية البرلمانية (Parliamentary Majority)، سواء كانت مطلقة أو نسبية حسب حجم المقاعد التي يحصل عليها التحالف⁶⁹.

_ شائع في الجمهوريات البرلمانية (Parliamentary Republics) حيث يعتمد استمرار الحكومة على دعم البرلمان يمكن أن يظهر في الملكيات الدستورية، ويتميز بمرونة سياسية عالية، لكنه قد يواجه عدم استقرار نسبي (Political Instability) إذا كانت الأحزاب متعددة جدًا ومتباينة في مصالحها.

⁶⁹المرجع السابق، ص 43.

ثانياً: علاقة الأنظمة الحزبية بطبيعة الحكومات

1- الملكية :

- الملكية المطلقة : غالباً نظام حزب واحد أو غياب أحزاب، حيث يتركز القرار في يد الملك ويُستبعد التعدد الحزبي.
- الملكية الدستورية: (Constitutional Monarchy) يمكن أن تكون أنظمة متعددة الأحزاب أو نظام الحزبين، مع دور رمزي للملك، وحكومة برلمانية تعتمد على الأغلبية المطلقة أو النسبية لتشكيل الحكومة.

2- الجمهورية:

- الجمهورية البرلمانية: (Parliamentary Republic) غالباً أنظمة متعددة الأحزاب مع تشكيل تحالفات برلمانية للحصول على أغلبية (Majority) مطلقة أو نسبية لضمان استمرار الحكومة.
- الجمهورية الرئاسية: عادة ما يتخذ نظام الحزبين شكلاً أكثر وضوحاً، مع انتخابات مباشرة للرئيس تعتمد غالباً على الأغلبية المطلقة.
- الجمهورية شبه الرئاسية :تتطلب أحزاباً متعددة قوية لتحقيق توازن بين الرئيس والحكومة، مع اعتبار نوع الأغلبية البرلمانية (مطلقة أو نسبية) أساساً لنجاح الحكومة.

بناءً على ما سبق يمكن الاستنتاج :

- الأنظمة البرلمانية تحتاج غالباً إلى أغلبية مطلقة أو تحالفات حزبية للحصول على أغلبية (Majority) في البرلمان.

- الأنظمة الرئاسية تعتمد عادة على الأغلبية المطلقة للفوز بالانتخابات الرئاسية.
- الأنظمة شبه الرئاسية تتطلب توازنًا حزبيًا مع اعتبار نوع الأغلبية لضمان نجاح الحكومة.
- الديمقراطيات تدعم التعددية الحزبية وتنافس الأحزاب بحرية، مع تحديد الأغلبية لتشكيل الحكومة.
- الدكتاتوريات، سواء شمولية أو تسلطية، تحدد بشكل صارم نوعية وعدد الأحزاب، ولا يعتمد الحكم على الأغلبية الشعبية.

المحاضرة السابعة عشر : الأنظمة الانتخابية

مفهوم واهمية الأنظمة الانتخابية :

تُعرّف الأنظمة الانتخابية بأنها الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يحدد كيفية تحويل أصوات الناخبين إلى مقاعد داخل المؤسسات التمثيلية، وعلى رأسها البرلمان، وهي ليست مجرد قواعد تقنية لتنظيم الانتخابات، بل تُعد أحد أهم عناصر بناء النظام السياسي، لأنها تؤثر مباشرة في شكل التمثيل السياسي وطبيعة توزيع السلطة داخل الدولة.

ضمن إطار العلوم السياسية، يُنظر إلى النظام الانتخابي باعتباره أداة “هندسة سياسية”، لأنه لا يعكس فقط الإرادة الشعبية، بل يعيد تشكيلها من خلال طريقة احتساب الأصوات وتوزيع المقاعد، و لذلك فإن اختيار نظام انتخابي معين يعكس توازنات سياسية عميقة، ويؤثر في استقرار النظام الحزبي ومستوى التمثيل الديمقراطي⁷⁰.

Structural Foundations of Electoral Systems

تقوم الأنظمة الانتخابية على مجموعة من العناصر التقنية التي تحدد طبيعة عملها ونتائجها السياسية، و من أهم هذه العناصر حجم الدوائر الانتخابية، الذي يحدد عدد المقاعد في كل دائرة، حيث يؤدي صغر الدوائر إلى تقوية الأحزاب الكبرى، بينما يسمح توسيعها بتمثيل أوسع للأحزاب الصغيرة ، كما يشكل شكل الاقتراع عنصرًا أساسيًا، إذ يمكن أن يكون فرديًا أو قائميًا، وهو ما ينعكس على طبيعة المنافسة السياسية بين الأفراد أو الأحزاب.

⁷⁰ يحي الجمل ، مرجع سابق ، ص 25 .

أما العنصر الأكثر تأثيراً فهو طريقة تحويل الأصوات إلى مقاعد، والتي تحدد ما إذا كان النظام يتجه نحو الأغلبية أو التمثيل النسبي أو نظام مختلط ، و هذا العنصر هو الذي يصنع الفارق الحقيقي في النتائج السياسية، لأنه يحدد توزيع القوة داخل البرلمان⁷¹.

Majoritarian Electoral Systems

يقوم النظام الأغلبي على مبدأ بسيط يتمثل في فوز المرشح أو الحزب الذي يحصل على أكبر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية ، ويأخذ هذا النظام شكلين رئيسيين: نظام الفائز الأول، حيث يكفي الحصول على أعلى الأصوات للفوز، ونظام الجولتين، حيث تُجرى جولة ثانية إذا لم يحصل أي مرشح على أغلبية مطلقة، يتميز هذا النظام بقدرته على إنتاج حكومات مستقرة وواضحة، لأنه يميل إلى تقليص عدد الأحزاب السياسية ويعزز نظام الحزبين. لكن في المقابل، قد يؤدي إلى ضعف التمثيل السياسي، لأن نسبة كبيرة من الأصوات قد لا تتحول إلى مقاعد فعلية، مما يخلق نوعاً من “تشويه التمثيل”.

ويُعد نظام المملكة المتحدة مثلاً واضحاً، حيث يؤدي النظام الأغلبي إلى هيمنة حزبين رئيسيين، ما يسهل تشكيل حكومات قوية لكنه يحد من التعددية السياسية.

Proportional Representation Systems

يقوم النظام النسبي على مبدأ مختلف تماماً، حيث يتم توزيع المقاعد وفقاً لنسبة الأصوات التي يحصل عليها كل حزب. هذا النظام يعتمد غالباً على القوائم الحزبية، ويتم احتساب النتائج باستخدام طرق رياضية مثل نظام دونت أو سانت لاغو ، يتميز هذا النظام بأنه أكثر عدالة من حيث التمثيل، لأنه يسمح بتمثيل الأحزاب الصغيرة

⁷¹المرجع السابق ، ص 28 .

والأقليات السياسية داخل البرلمان ، و لكنه في المقابل قد يؤدي إلى تشتت سياسي، وصعوبة في تشكيل حكومات مستقرة، مما يفرض غالبًا تشكيل حكومات ائتلافية. ويُطبق هذا النموذج في ألمانيا، حيث يتم الجمع بين التمثيل النسبي وبعض عناصر النظام الفردي لتحقيق توازن بين العدالة التمثيلية والاستقرار الحكومي⁷².

Mixed Electoral Systems

تمثل الأنظمة المختلطة محاولة للتوفيق بين مزايا النظامين السابقين، حيث يتم الجمع بين نظام الأغلبية والتمثيل النسبي داخل نفس النظام الانتخابي ، الهدف من هذا الدمج هو تحقيق توازن بين الاستقرار السياسي الذي يوفره النظام الأغلبي، والعدالة التمثيلية التي يوفرها النظام النسبي.

لكن هذه الأنظمة قد تكون معقدة من حيث التطبيق، لأنها تجمع بين منطقتين مختلفتين في اختيار الممثلين وتوزيع المقاعد ، ومع ذلك، فهي توفر مرونة أكبر في إدارة التوازنات السياسية داخل البرلمان.

ويُعد نظام اليابان مثالًا على هذا النموذج، حيث يتم الجمع بين الدوائر الفردية والقوائم النسبية.

Electoral Systems and Party Systems

يرتبط النظام الانتخابي ارتباطًا وثيقًا بشكل النظام الحزبي داخل الدولة. وقد بين موريس دوفرليه من خلال ما يُعرف بـ"قانون دوفرليه" أن النظام الأغلبي يميل إلى إنتاج نظام ثنائي الحزب، بينما يؤدي النظام النسبي إلى نظام متعدد الأحزاب ، هذا التأثير يعود إلى طبيعة الحوافز الانتخابية، حيث يعاقب النظام الأغلبي الأحزاب

⁷² نفس المرجع ، ص 37 .

الصغيرة ويحد من فرصها، بينما يمنحها النظام النسبي فرصاً أكبر للتمثيل، مما يعزز التعددية السياسية.

لا يوجد نظام انتخابي مثالي، بل كل نظام يعكس مفاضلة بين قيمتين أساسيتين: الاستقرار السياسي والتمثيل الديمقراطي، فالنظام الأغلي يعزز الاستقرار لكنه يضعف التمثيل، بينما النظام النسبي يعزز التمثيل لكنه قد يضعف الاستقرار ، و أما الأنظمة المختلطة، فهي تحاول تحقيق توازن بين القيمتين، لكنها تظل معقدة في التطبيق⁷³.

وبالتالي، فإن اختيار النظام الانتخابي هو قرار سياسي يعكس أولويات الدولة وطبيعة نظامها السياسي.

خاتمة

تكشف دراسة الأنظمة الانتخابية أنها ليست مجرد أدوات تقنية لتنظيم الانتخابات، بل هي عناصر بنيوية تؤثر في شكل النظام السياسي ككل ، فهي تحدد من يصل إلى السلطة، وكيف يتم تمثيل المواطنين، وكيف تتشكل الحكومات ، ولذلك فإن فهم أي نظام سياسي يتطلب تحليل نظامه الانتخابي باعتباره أحد المفاتيح الأساسية لفهم بنية السلطة.

⁷³عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 38 .

محاضرة: التحول الديمقراطي

مقدمة :

يمثل التحول الديمقراطي أحد أكثر المفاهيم تعقيداً في علم السياسة المقارنة، لأنه لا يصف مجرد تغيير في شكل الحكم، بل يعكس مساراً تاريخياً طويلاً لإعادة بناء الدولة والمجتمع والعلاقة بينهما ، فهو في جوهره انتقال من نظام شمولي أو سلطوي يقوم على احتكار السلطة والإيديولوجيا، إلى نظام ديمقراطي مؤسسي يقوم على التعددية، سيادة القانون، والتداول السلمي على السلطة، غير أن هذا الانتقال ليس مضمون النتائج، إذ قد ينجح في بناء ديمقراطيات مستقرة، وقد يفشل لينتج أنظمة هجينة أو تسلطية جديدة.

أولاً: التحول من النظام الشمولي إلى النظام الديمقراطي المؤسسي

ينطلق التحول الديمقراطي غالباً من تفكك الأنظمة الشمولية التي تتميز بتركيز السلطة في يد حزب أو زعيم واحد، واحتكار المجال السياسي والإعلامي، وإخضاع المجتمع لإيديولوجيا رسمية واحدة، ففي هذه الأنظمة، لا توجد منافسة سياسية حقيقية، وتُختزل الدولة في جهاز واحد يهيمن على جميع المؤسسات.

عندما تبدأ هذه الأنظمة في التفكك، يحدث ما يُعرف بمرحلة “الانفتاح السياسي”، حيث تُخفف القيود تدريجياً، ويظهر هامش من الحرية السياسية، مثل السماح بتعدد الأحزاب أو إجراء انتخابات جزئية، ومن ثمة تتطور العملية إلى مرحلة انتقالية يتم فيها إعادة بناء المؤسسات السياسية، وصياغة دستور جديد، وإعادة توزيع السلطة.

لكن هذا الانتقال لا يعني تلقائيًا الوصول إلى الديمقراطية، لأن بناء الديمقراطية يتطلب أكثر من مجرد إسقاط النظام القديم، بل يحتاج إلى مؤسسات قوية وثقافة سياسية داعمة ومجتمع مدني فاعل.⁷⁴

ثانيا : أنماط التحول الديمقراطي

لا يسير التحول الديمقراطي في مسار واحد موحد، بل يتخذ أنماطًا مختلفة بحسب طبيعة الفاعلين السياسيين، وميزان القوى داخل الدولة، وطريقة انهيار النظام السابق أو إعادة تشكيله. وعليه يمكن التمييز بين أربعة أنماط رئيسية: التحول من الأعلى، التحول من الأسفل، التحول التوافقي، والتحول من الخارج.

1- التحول الديمقراطي من الأعلى :

يحدث هذا النمط عندما تبادر النخب الحاكمة داخل النظام السلطوي نفسه إلى قيادة عملية الإصلاح السياسي ، أي أن التحول لا يأتي نتيجة ضغط شعبي مباشر، بل نتيجة قرار من داخل السلطة بهدف إعادة ترتيب النظام أو الحفاظ على استقراره. في هذا النمط، تقوم القيادة السياسية بفتح المجال السياسي تدريجيًا، مثل السماح بالتعددية أو تنظيم انتخابات، مع الاحتفاظ بدور مركزي في توجيه العملية الانتقالية. هذا النوع من التحول يتميز بالاستمرارية وعدم الانفجار السياسي، لأنه يُدار من داخل النظام نفسه ، و لكنه في المقابل قد يكون محدود العمق، لأن النخب القديمة غالبًا ما تحاول الحفاظ على امتيازاتها داخل النظام الجديد، مما قد يؤدي إلى ديمقراطية مقيدة أو جزئية.

مثال :

⁷⁴ عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 49 .

إسبانيا بعد فرانكو تُعد نموذجًا قريبًا من هذا النمط، حيث لعبت النخب القديمة دورًا في إدارة الانتقال نحو الديمقراطية بدل انهيار النظام بشكل عنيف.

2- التحول الديمقراطي من الأسفل :

في هذا النمط، يكون الدافع الأساسي للتحول هو ضغط المجتمع، من خلال الاحتجاجات الشعبية، الحركات الاجتماعية، والنقابات، أي أن التغيير يُفرض من القاعدة نحو القمة ، بحيث يحدث هذا عندما تفقد الأنظمة السلطوية قدرتها على السيطرة، فيتصاعد الضغط الشعبي إلى درجة تُجبر النظام على التراجع أو الانهيار⁷⁵.

يمتاز هذا النمط بكونه أكثر جذرية، لأنه يعكس إرادة مجتمعية قوية للتغيير، لكنه في الوقت نفسه أكثر عرضة لعدم الاستقرار، خاصة إذا لم تكن هناك مؤسسات جاهزة لاستيعاب التحول.

مثال:

بعض مراحل التحول في أمريكا اللاتينية، وكذلك الثورات الشعبية في أوروبا الشرقية ضد الأنظمة الشيوعية، تعكس هذا النمط حيث لعب الضغط الشعبي دورًا حاسمًا في إسقاط الأنظمة السابقة.

3- التحول الديمقراطي التوافقي :

يحدث هذا النمط عندما يتم الانتقال إلى الديمقراطية عبر توافق بين النخب الحاكمة والمعارضة، حيث يتم التفاوض على قواعد اللعبة السياسية الجديدة بدل فرضها من طرف واحد ، بحيث يتضمن هذا النمط عادة اتفاقات سياسية (Pacts) تحدد:

⁷⁵ يحي الجمل ، مرجع سابق ، ص 40 .

- كيفية توزيع السلطة

- قواعد الانتخابات

- ضمانات للنخب القديمة

بناءا عليه يمكن اعتبار هذا النمط من أكثر الأنماط استقرارًا، لأنه يقلل من الصراع العنيف ويضمن انتقالًا منظمًا، و لكنه في المقابل قد يؤدي إلى ديمقراطية “توافق النخب” أكثر من كونها ديمقراطية شعبية كاملة⁷⁶.

مثال:

تجربة جنوب إفريقيا بعد نهاية نظام الفصل العنصري تُعد نموذجًا واضحًا، حيث تم الانتقال عبر مفاوضات بين النظام القائم بقيادة الحزب الوطني وحركة المؤتمر الوطني الإفريقي، مما سمح بتجنب حرب أهلية وبناء نظام ديمقراطي جديد.

4- التحول الديمقراطي من الخارج :

في هذا النمط، لا يكون مصدر التغيير داخليًا فقط، بل تلعب قوى خارجية دورًا حاسمًا في دفع عملية التحول الديمقراطي، سواء عبر التدخل العسكري، الضغوط السياسية، أو الدعم الاقتصادي المشروط.

هذا النمط يثير إشكاليات تتعلق بشرعية الديمقراطية الناتجة عنه، لأنه قد يُنظر إليه على أنه مفروض من الخارج، وليس نابعًا من إرادة داخلية، كما أن نجاحه يعتمد على قدرة المؤسسات المحلية على استيعاب التغيير.

أمثلة:

⁷⁶ أحمد فتحي سرور، مرجع سابق، ص 49 .

ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث لعب التدخل الخارجي دورًا في إعادة بناء النظام السياسي .

بناء على ما سبق يمكن الاستنتاج انه غالبًا ما تكون التحولات الناجحة هي تلك التي تجمع بين أكثر من نمط، وليس التي تعتمد على نمط واحد فقط ، فالتوازن بين الضغط الشعبي، والتوافق السياسي، والدعم المؤسسي هو ما يضمن انتقالًا مستقرًا نحو الديمقراطية.

ثالثًا : مراحل التحول الديمقراطي

يمكن فهم التحول الديمقراطي بوصفه سيرورة تدريجية مركبة تمر بثلاث مراحل أساسية مترابطة: مرحلة الانتقال، ثم مرحلة التحول، وصولًا إلى مرحلة الترسخ أو الرسوخ الديمقراطي، وهذه المراحل لا تُفهم كخط مستقيم حتمي، بل كمسار قد يتقدم أو يتعثر أو حتى يتراجع حسب تفاعل الفاعلين السياسيين وبنية النظام والمجتمع⁷⁷.

1- مرحلة الانتقال الديمقراطي:

تمثل هذه المرحلة نقطة الانطلاق في مسار التحول، حيث يبدأ النظام السياسي في تفكيك البنية السلطوية القديمة التي كانت قائمة على الاحتكار السياسي أو الهيمنة الإيديولوجية ، و في هذه المرحلة، يحدث عادة تراجع في قبضة النظام القديم، وفتح جزئي أو كامل للمجال السياسي.

تنسم هذه المرحلة بظهور مظاهر مثل:

- تحرير نسبي للإعلام والحياة السياسية

⁷⁷ يحي الجمل ، مرجع سابق ، ص 28 .

- السماح بتعدد الأحزاب أو عودة المعارضة

- تنظيم انتخابات تأسيسية أو انتقالية

- إعادة صياغة الدستور أو القواعد السياسية

هذه المرحلة شديدة الحساسية والهشاشة، لأن النظام القديم لم يختفِ بالكامل بعد، بينما النظام الجديد لم يترسخ بعد ، و لذلك، تكون الصراعات السياسية فيها حادة، وقد تتداخل فيها القوى القديمة والجديدة في نفس الوقت، كما ان نجاح هذه المرحلة لا يعني الوصول إلى الديمقراطية، بل فقط بدء الطريق نحوها⁷⁸.

2- مرحلة التحول الديمقراطي

في هذه المرحلة، ينتقل النظام من مجرد “تفكيك السلطة القديمة” إلى بناء قواعد ومؤسسات سياسية جديدة ، وهنا تبدأ عملية إعادة تشكيل الدولة سياسيًا وقانونيًا ومؤسساتيًا.

وعليه فقد تشمل هذه المرحلة:

- بناء مؤسسات دستورية جديدة

- تنظيم انتخابات تنافسية أكثر انتظامًا

- توسيع المشاركة السياسية

- إعادة هيكلة العلاقة بين السلطات (تنفيذية، تشريعية، قضائية)

- إعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع

⁷⁸المرجع السابق ، ص 60 .

يمكن القول ان هذه المرحلة تعد الأكثر تعقيداً، لأنها ليست فقط تغييراً في القوانين، بل إعادة هندسة للنظام السياسي ككل ، وهنا تظهر إشكالية مهمة:

- هل ستتمكن النخب الجديدة من بناء نظام ديمقراطي فعلي، أم أن النخب القديمة ستعيد إنتاج نفوذها داخل المؤسسات الجديدة؟

كما انه وفي هذه المرحلة أيضاً قد تظهر الأنظمة الهجينة، حيث توجد مؤسسات ديمقراطية شكلية (انتخابات، برلمان) لكن السلطة الفعلية تبقى متركزة في يد شخص او حزب بعينه .

3- مرحلة الترسخ الديمقراطي :

تمثل هذه المرحلة الهدف النهائي لأي تحول ديمقراطي ناجح، حيث تصبح الديمقراطية نظاماً مستقراً ودائماً وغير قابل للارتداد بسهولة إلى السلطوية. وتتميز هذه المرحلة بـ:

- استقرار القواعد الديمقراطية وقبولها من جميع الفاعلين
- انتظام الانتخابات واعتبارها الوسيلة الوحيدة للتداول على السلطة
- احترام مبدأ الفصل بين السلطات واستقلال القضاء
- اندماج المعارضة ضمن اللعبة السياسية بشكل سلمي
- ترسخ الثقافة السياسية الديمقراطية في المجتمع

في هذه المرحلة، لا تصبح الديمقراطية مجرد نظام سياسي، بل تصبح “قاعدة سلوك” و”ثقافة سياسية”، أي أن الفاعلين السياسيين، حتى في حالة الخسارة، يقبلون

نتائج اللعبة الديمقراطية، وهنا تتحول الديمقراطية من مجرد “إجراءات” إلى “نظام مستقر”⁷⁹.

بناءا عليه فان هذه المراحل الثلاث (الانتقال – التحول – الترسخ) تُظهر أن الديمقراطية ليست حدثًا لحظيًا، بل عملية طويلة ومعقدة ، فمرحلة الانتقال تفتح الباب للتغيير، ومرحلة التحول تبني المؤسسات، أما مرحلة الترسخ فهي التي تمنح الديمقراطية استمراريتها وشرعيتها.

غير أن هذا المسار ليس حتميًا؛ فقد تتوقف بعض التجارب عند مرحلة الانتقال دون أن تتقدم، أو تدخل مرحلة التحول دون أن تصل إلى الرسوخ، أو حتى ترتد إلى أنظمة سلطوية ، لذلك فإن نجاح التحول الديمقراطي يعتمد على تفاعل عدة عوامل:

- قوة المؤسسات

- طبيعة النخب

- الثقافة السياسية

- واستقرار التوازن بين الدولة والمجتمع.

وبذلك يمكن القول إن الديمقراطية ليست مجرد نظام يتم “إقراره”، بل هي عملية تراكمية طويلة تتطلب بناءً سياسيًا ومجتمعيًا مستمرًا حتى تصل إلى مرحلة الرسوخ والاستقرار.

رابعاً : أهمية مبدأ الفصل بين السلطات في عملية التحول الديمقراطي

يُعد مبدأ الفصل بين السلطات (التشريعية، التنفيذية، القضائية) أحد الركائز الأساسية في بناء الديمقراطية، وله دور حاسم في نجاح التحول الديمقراطي ، ففي الأنظمة

⁷⁹عاطف البنا ، مرجع سابق ، ص 72 .

الشمولية، تكون السلطات مركزة في يد واحدة، مما يؤدي إلى غياب الرقابة والمساءلة.⁸⁰

أما في مرحلة التحول الديمقراطي، فإن تطبيق الفصل بين السلطات يهدف إلى منع إعادة تركيز السلطة، وضمان التوازن المؤسسي.

فوجود سلطة تشريعية مستقلة يسمح بسن القوانين ومراقبة الحكومة، بينما تضمن السلطة القضائية استقلال العدالة وحماية الحقوق، في حين تبقى السلطة التنفيذية مسؤولة عن تطبيق السياسات دون احتكار القرار.

وعليه فإن ، ضعف هذا المبدأ في مراحل الانتقال يؤدي غالباً إلى فشل التحول الديمقراطي، لأن السلطة التنفيذية قد تهيمن على باقي المؤسسات، مما يعيد إنتاج منطق النظام السابق ، و لذلك، فإن الفصل بين السلطات لا يُعتبر مجرد قاعدة دستورية، بل شرطاً عملياً لضمان عدم انحراف مسار التحول.

خامسا : ابعاد التحول الديمقراطي

يمكن تقييم نجاح تجربة التحول الديمقراطي من خلال مجموعة من الابعاد المترابطة التي لا تُفهم كعناصر منفصلة، بل كمعايير تعكس مدى ترسخ الديمقراطية كمنظومة قيم ومؤسسات وسلوك سياسي مستقر، يجسد الابعاد التالية :

1- قيمية :

يقصد به أن تصبح القيم الديمقراطية جزءاً من البنية الذهنية للمجتمع، مثل:

- الإيمان بحرية الفرد

- قبول التعددية

⁸⁰ يحيي الجمل ، مرجع سابق ، ص 122 .

- احترام الاختلاف

- نبذ العنف السياسي

لا يمكن للديمقراطية أن تستقر إذا بقيت القيم السلطوية (كالخوف من السلطة أو رفض المعارضة) مهيمنة في المجتمع ، فالديمقراطية لا تُبنى فقط بالقوانين، بل تُترسخ عندما تصبح ثقافة داخل المجتمع تعكس طبيعتها كمنظومة قيم مجتمعية.⁸¹

2-تقييمية :

يعني أن يصبح المواطنون قادرين على تقييم النظام السياسي بشكل عقلائي وموضوعي، أي الحكم على الأداء السياسي بناءً على الكفاءة والعدالة والشفافية، وليس على الولاءات الشخصية أو العائلية أو الإيديولوجية الضيقة.

هذا الشرط يحول المواطن من تابع سلبي إلى فاعل ناقد، ويعزز مبدأ المساءلة السياسية، لأن السلطة تصبح خاضعة لتقييم دائم من المجتمع.

3-نمطية :

يشير إلى استقرار أنماط السلوك السياسي الديمقراطي، مثل:

- المشاركة في الانتخابات

- احترام نتائجها

- التداول السلمي على السلطة

- الاحتكام إلى القانون بدل العنف

⁸¹محمّد برفوق ، محاضرات النظم السياسية المقارنة ، جامعة الجزائر ، 2009 ، ص 34 .

اذن ، فالديمقراطية لا تُقاس بالنصوص، بل بتكرار السلوك الديمقراطي عبر الزمن حتى يصبح عادة سياسية مستقرة⁸².

4- معيارية :

يقصد به وجود قواعد دستورية وقانونية واضحة تُنظم الحياة السياسية، مثل:

- الدستور

- الفصل بين السلطات

- استقلال القضاء

- حماية الحقوق والحريات

هذا الشرط يضمن أن الديمقراطية ليست مجرد ممارسة سياسية، بل نظام محكوم بقواعد ملزمة للجميع، بما في ذلك الحكام أنفسهم.

5- دورية:

يعني أن العملية الديمقراطية يجب أن تكون منتظمة ومتكررة، خاصة فيما يتعلق بالانتخابات والتداول على السلطة ، فالديمقراطية لا تقوم على حدث واحد (مثل انتخابات أولية)، بل على استمرارية زمنية تجعل من التغيير السياسي قاعدة وليس استثناء، فغياب الدورية يعني جمود السلطة وتحولها إلى احتكار.

6- دائمة :

يقصد به قدرة النظام الديمقراطي على الاستمرار رغم الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، دون العودة إلى الحكم السلطوي.

⁸²المرجع السابق ، ص 47 .

الديمقراطية الناجحة هي التي تمتلك “مرونة مؤسساتية” تسمح لها بتجاوز الأزمات دون انهيار، أي أن تكون قابلة للتجدد وليس للارتداد⁸³.

7- تمثيلية:

يعني أن تعكس المؤسسات السياسية (البرلمان، الحكومة، الأحزاب) فعليًا إرادة المجتمع وتنوعه الاجتماعي والسياسي ، فكلما كانت المؤسسات أكثر تمثيلًا للفئات الاجتماعية المختلفة، كانت الديمقراطية أكثر شرعية واستقرارًا.

⁸³المرجع السابق ، ص46 .

أما إذا احتكرت فئة معينة القرار السياسي، فإن النظام يفقد طابعه الديمقراطي حتى لو احتفظ بالشكل الانتخابي.

ختاماً ، تكشف دراسة التحول الديمقراطي أنه ليس عملية تقنية أو قانونية فقط، بل هو مسار تاريخي معقد يتطلب إعادة بناء الدولة والمجتمع معاً، فهو قد يؤدي إلى ديمقراطيات مستقرة عندما تتوفر شروطه: مؤسسات قوية _ توافق سياسي _ ثقافة ديمقراطية _ فصل فعلي بين السلطات.

بالمقابل وفي ظل غياب هذه الشروط، قد يتحول إلى مسار عكسي ينتج أنظمة هجينة تجمع بين مظاهر الديمقراطية (كالانتخابات) وممارسات شمولية (كاحتكار السلطة)، مما يجعل التحول غير مكتمل أو حتى فاشلاً.

وبالتالي، فإن دراسة التحول الديمقراطي في النظم السياسية المقارنة لا تهدف فقط إلى فهم كيفية سقوط الأنظمة الشمولية، بل أيضاً إلى تفسير لماذا تنجح بعض الدول في بناء الديمقراطية بينما تفشل أخرى في ذلك، رغم تشابه البدايات .

محاضرة الثامنة عشر : المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر

أولا : المؤسسات السياسية في الفترة الانتقالية الأولى :

19 مارس 1962 إلى 10 سبتمبر 1963

هذه الفترة تعبر عن انتقال من الوضع الاستعماري إلى وضع الدولة الجزائرية المستقلة وشكل المؤسسات في هذه المرحلة كانت مختلطة فمن مهامها تسيير البلاد وممثلة في (الهيئة التنفيذية المؤقتة) بجانبها مؤسسة فرنسية إلى غاية اعلان الإستقلال في جويلية 1962 .

الفترة من مارس 1962 إلى سبتمبر 1963 عرفت الانتقال التدريجي من وضع استعماري إلى وضع الدولة المستقلة وتم إنشاء هيئتين وهما:

أ.المحافظة السامية: عين على رأسها محافظ سام ممثل الجمهورية الفرنسية من اختصاصها شؤون الدفاع، العلاقات الخارجية، السياسة النقدية، القضاء، التعليم، المواصلات السلكية اللاسلكية، تسيير المطارات و الموانئ، حفظ النظام العام.

عرفت هذه الهيئة مشاكل كبرى مما نتج عنها عدم قدرتها على التسيير الفعال لهذه المرحلة بالإضافة إلى طغيان المشاكل الأمنية ما أدى ذلك إلى فشل المحافظ السامي في وظيفته المسندة إليه .⁸⁴

ب. الهيئة التنفيذية المؤقتة: من اختصاصها إدارة الشؤون العامة وسن التشريعات الخاصة بالجزائر و تعيين الموظفين في المناصب الإدارية بالإضافة الى العمل على استمرارية أجهزة الدولة بمختلف مجالاتها الفلاحة الصحة ... كما تضمنت اتفاقية ايفيان انشاء قوة قوامها 40000 رجل سميت القوة المحلية .

⁸⁴صالح بلحاج ، المؤسسات السياسية والادارية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2009 ، ص 24 .

تركيبة الهيئة التنفيذية المؤقتة كانت عبارة عن جهاز مختلط ضم 12 عضوا مقسمة بين أطراف من جبهة التحرير الوطني، والجزائريون غير مؤيدون للجبهة، وأوربيو الجزائر

لقد عرفت هذه الهيئة ضعف في أداء مهامها مقارنة مع الفاعلين السياسيين الآخرين في الساحة انتهت عملية تنصيبها يوم 8 أبريل واستقرت ببومرداس Rocher Noir"

اوكلت لها مهمة الاعداد لتقرير المصير وتنفيذه في غضون 3 إلى 6 أشهر من وقف إطلاق النار، ليعلن الاستقلال وينقل صلاحيات المحافظ السامي للهيئة التنفيذية التي تقوم في خلال 3 أسابيع بانتخاب مجلس وطني تأسيسي والذي يأخذ كافة الصلاحيات وبدوره ينشأ، الحكومة والدستور

الاستفتاء تم في 1 جويلية 1962 ثم تم البدء في الإعداد لانتخابات المجلس التأسيسي لكنها تأجلت ولم تتم بالفعل إلا في 20 سبتمبر 1962 بسبب ما عرف بأزمة الجبهة.

ج أزمة الجبهة: شكلت الازمة التي شهدتها الجبهة أحد الأسباب الرئيسية في تفاقم الأوضاع وخاصة ان الرهان عليها كان لضمان الانتقال الهادئ من النظام القديم إلى الدولة الجديدة مع العلم انها ومنذ الدورة الثالثة للمجلس الوطني للثورة الجزائرية cnra في جانفي 1960 تحتوي على نصوص دستورية هي القانون الأساسي للجبهة و المؤسسات المؤقتة للجمهورية الجزائرية و المجلس الوطني للثورة.⁸⁵

هذه الازمة جاءت في ظروف غير مواتية لنيل الاستقلال خاصة وأن المفاوضات كانت متقدمة في بداية السنة مع وقف القتال في شهر مارس واقترب استفتاء تقرير

⁸⁵المرجع السابق ، ص 34 .

المصير على ان لب الصراع كان حول السلطة وتولي المناصب القيادية في المؤسسات المقبلة .

الازمة كانت بين مكونات جبهة التحرير الوطني وبالاخرى بين قطبين وهما صف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية من جهة و تحالف أحمد بن بلة مع قيادة الأركان وجيش الحدود من جهة أخرى (جماعة تلمسان و المكتب السياسي) .

بالرغم من انعقاد مؤتمر طرابلس في نهاية ماي ومطلع جوان 1962 الذي جاء للحد من هذا الخلاف إلا أنه لم يسفر عن اي نتائج إيجابية للمتخاصمين.

المؤسسات في فترة دستور 1963:

في هذا المحور سنلقي نظرة على عملية إعداد الدستور لننتقل بعدها إلى تنظيم المؤسسات الواردة فيه .

1- إعداد الدستور :بعد استرجاع السيادة الوطنية مباشرة، كان من ضمن أولويات المرحلة، وضع دستور للبلاد، حيث سبق لاتفاقيات إيفيان وأن حددت طريقة إعداده، من خلال أحد أبرز الأساليب الديمقراطية لوضع الدساتير وهو أسلوب الجمعية التأسيسية، غير أن الأحداث والتجاذبات التي عرفتھا البلاد في صائفة 1962 بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان، كان لها تأثير على طريقة إعداد أول دستور للبلاد سنة 1963 ،كما ساهمت الظروف الاستثنائية التي عاشتها البلاد بعد المصادقة عليه من قبل المجلس الوطني التأسيسي وإقراره من قبل الشعب عبر الاستفتاء، رغم التجاذب حول إعداد مشروعه بين الحكومة والمجلس التأسيسي .⁸⁶

⁸⁶على بركات ، المؤسسات الإدارية في الجزائر ، مجلة روافد ، 2011 ، ص 56

غير أن هذا كله لا يحول دون الوقوف عند بعض أحكام هذا الدستور خاصة تلك المستمدة من النظم الديمقراطية العريقة وعلى رأسها تمكينه للبرلمان من الآليات الرقابية على السلطة التنفيذية، وتكريسه لكثير من الحقوق والحريات ووضع آليات لحمايتها من انتهاك المشرع، وعلى رأسها إقرار مبدأ الرقابة الدستورية ، غير أن هذا الدستور لم يكتب له البقاء أكثر من ثلاثة أسابيع، بعد أن علق العمل به في مرحلة أولى بسبب ظروف استثنائية واجهتها البلاد، ليلغى كلياً في مرحلة ثانية، على إثر حركة 19 جوان 1965 .

ضم دستور 1963 خمسة وسبعين 75 مادة، منها خمس مواد انتقالية، وإذا كان الدستور من حيث الشكل لم يقسم إلى أبواب وفصول، فإنه في مقابل ذلك من حيث المضمون، حدد الخيارات السياسية والاقتصادية للبلاد، من خلال تبنيه للأحادية الحزبية وللإقتصاد الموجه،

رغم استبعاده للأنظمة السياسية التقليدية على غرار النظام الرئاسي والبرلماني، إلا أنه خول للبرلمان آليات رقابية في مواجهة السلطة التنفيذية وجعلها مسئولة سياسياً أمامه رغم مكانتها المرموقة ، زيادة على تكريسه للحقوق والحريات وتوفير الحماية لها.⁸⁷

2- نظام الحكم في هذا الدستور ، ضم ثلاث مؤسسات هي الحزب و السلطة التشريعية التي يمثلها المجلس الوطني، و السلطة التنفيذية الممثلة برئيس الجمهورية .

⁸⁷صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 65 .

أ- الحزب :

كان دستور 1963 أول نص تأسيسي رسمي أقر الاختيار الاشتراكي و الأحادية الحزبية، في الفترة السابقة الممتدة من صيف 1962 إلى صيف 1963 كان النظام الجزائري أحاديا في الواقع، على صعيد الممارسة السياسية التي اتسمت بسلوك الأنظمة الأحادية المتمثلة عموما في قمع المعارضة والتأكيد على وجود شرعية واحدة هي شرعية الحزب الحاكم.

غير أنه لم يكن هناك نص يتضمن مبدأ الأحادية الحزبية فالوثيقة الإيديولوجية و السياسية الهامة التي تمت المصادقة عليها أواخر ماي و مطلع جوان 1962، و التي سميت برنامج طرابلس، لم تحسم الموقف بشأن الأحادية أو التعددية الحزبية رغم أن الدور الكبير الذي اسندته إلى الحزب كان من شأنه أن يجعله حزبا وحيدا و مع ذلك لم يعلن برنامج طرابلس أن النظام الجزائري سيكون نظاما أحاديا. فكان و لا بد من انتظار دستور 1963 الذي حدد ملامح نظام الحزب الواحد في جانبه التأسيسي من خلال أحكام قليلة العدد لكن كان مضمونها و آثارها ما يكفي لارساء النظام الأحادي

ب- المؤسسة التشريعية :

من المسلم به أن السلطة التشريعية في معظم الأنظمة السياسية يعهد لها بوظيفتين أساسيتين، وظيفة تشريعية من خلال إعداد القانون والتصويت عليه، ووظيفة رقابية على السلطة التنفيذية، وهما الوظيفتين اللتين خولهما دستور 1963 للمجلس الوطني، باعتباره المعبر عن السيادة الشعبية⁸⁸

⁸⁸ علي بركات ، مرجع سابق ، ص 56 .

- تتكون السلطة التشريعية في دستور 1963 من مجلس واحد يسمى المجلس الوطني، ينتخب هذا الأخير لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام المباشر و السري. و يكون الترشيح للنيابة فيه من قبل الحزب (المادة 27 من دستور 1963) و الذي يمكن لقيادته أن تقترح على المجلس إسقاط أحد أعضائه بأغلبية الثلثين من النواب وفق ما جاءت به المادة 30 وكان من أهم نشاطها مايلي :

- التصويت على القوانين
- مراقبة النشاط الحكومي بواسطة أدوات لا تترتب عليها مسؤولية الحكومة و هي الاستماع إلى الوزراء داخل اللجان و الأسئلة الكتابية أو الشفوية، أو بواسطة لائحة سحب الثقة التي يمكن أن تؤدي إلى اقالة رئيس الحكومة إذا توفرت الشروط الدستورية اللازمة لذلك، كما وردت في المادتين 55 و 56 من الدستور
- المشاركة مع رئيس الجمهورية في تعديل الدستور
- يستشير رئيس الجمهورية المجلس الوطني قبل قيامه بإمضاء المعاهدات و الاتفاقيات الدولية .⁸⁹
- إلى جانب وظيفته التشريعية، كان المجلس الوطني مختصا لممارسة الرقابة على عمل الحكومة، عبر وسائل الرقابة البرلمانية المتاحة له والمتمثلة على الخصوص في*

* الاستماع إلى الوزراء داخل لجان المجلس الوطني

⁸⁹ صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 46 .

* توجيه الأسئلة الكتابية والشفوية للحكومة

* سحب الثقة من رئيس الجمهورية باعتباره المسئول الوحيد أمام المجلس الوطني، بإيداع لائحة سحب للثقة، موقعة من طرف ثلث النواب، وإذا تم التصويت عليها بالأغلبية المطلقة بعد مضي خمسة أيام من إيداعها، يترتب على ذلك استقالة رئيس الجمهورية والحل التلقائي للمجلس الوطني، هذا الإجراء الذي سبق للسيد فرحات عباس أن اعتبره أمرا خطيرا على استقرار النظام السياسي الجزائري، لأنه قد يفضي إلى شغور أهم مؤسستين دستوريتين في البلاد في وقت واحد وهما رئاسة الجمهورية والبرلمان، ولو أن هذا السيناريو كان من المستبعد حدوثه⁹⁰

كما حدد دستور 1963 تشكيلة المجلس الدستوري بسبعة أعضاء، يمثلون السلطات الثلاث، القضائية (03 أعضاء)، التشريعية (03 أعضاء)، والتنفيذية (عضو واحد) ، على أن ينتخب المجلس رئيسا له من بين أعضاءه، يكون صوته مرجحا عند التصويت، أما إخطار المجلس الدستوري، فكان مقررا لكل من رئيس الجمهورية ورئيس المجلس الوطني؛ غير أن الظروف التي واجهتها البلاد داخليا وخارجيا آنذاك، حالت دون تنصيب المجلس الدستوري .

ج- السلطة التنفيذية :

صاحب السلطة التنفيذية هو رئيس الدولة حامل لقب رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة خمس سنوات بالاقتراع العام و المباشر السري ، بعد اختياره من قبل الحزب المادة 39 وفق الشروط الأساسية لقابلية الترشح هي : أن يكون مسلما يبلغ من العمر 35 ، و متمتعا بحقوقه المدنية و السياسية - .

⁹⁰المرجع السابق ، ص 37 .

النهاية المزدوجة لدستور 1963 ، واستبدال الشرعية الدستورية بالشرعية الثورية
توضع الدساتير لتنظيم السلطات وتكريس الحقوق والحريات الأساسية، لذلك،
الأصل في الدساتير الثبات والاستقرار، وإذا ما استدعت الظروف تعديلها أو
إلغاءها، فيجب إتباع الإجراءات التي تحددها الدساتير نفسها، إلا إذا كانت الأوضاع
في حالة انسداد، ورفضت الجهة التي تمتلك حق المبادرة بالتعديل، إدخال
التصحيحات المطلوبة على الدستور القائم، حينها يكون لجوء مالك السلطة التأسيسية
إلى الأساليب غير العادية لتعديلها أو إلغائها مشروعا، لذلك تعتبر الثورات وسيلة
من وسائل إسقاط الدساتير واستبدالها بدساتير جديدة، كما قد يكون ذلك بمبادرة من
قبل فئة قليلة من داخل نظام الحكم، بغية تغييره ومعه الدستور القائم، مستخدمة القوة
العسكرية، وهو ما يعرف بالانقلاب

إذا كان دستور 1963 قد تضمن إجراءات تعديله كلما استدعت الضرورة ذلك،
سواء بمبادرة من رئيس الجمهورية أو الأغلبية المطلقة للمجلس الوطني، إلا أن
رئيس الجمهورية استند على الدستور ولكن لتوسيع صلاحياته مما أدى إلى تعليق
الدستور في مرحلة أولى ، الأمر الذي اعتبره معارضوه استحوذا على السلطة
وانحرافا عن مسار الثورة، فلجئوا إلى عزل رئيس الجمهورية وإلغاء دستور 1963
كلياً، مستبدلين بذلك الشرعية الدستورية بشرعية ثورية

تعليق العمل بالدستور بإعلان رئيس الجمهورية لحالة الظروف الاستثنائية بعد
دخول دستور 1963 حيز النفاذ، واكتمال بناء المؤسسات الدستورية، واجهت البلاد
ظروفا خطيرة، هددت سيادتها داخليا وخارجيا، الأمر الذي شكل دافعا قويا لرئيس
الجمهورية إلى إعمال المادة 59 من دستور 1963 في الثالث من أكتوبر 1963
،والتي تتسع بمقتضاها سلطاته، وتمكنه من اتخاذ تدابير 4استثنائية. لتكون بذلك
مدة العمل بلا دستور لم تزد عن ثلاثة أسابيع . فعلى المستوى الداخلي، اعتبر التمرد

العسكري الذي قاده كل من آيت أحمد ومحمد ولحاج في منطقة القبائل، مهددا للأمن الداخلي والاستقرار الدولة ومؤسساتها، أما على المستوى الخارجي، فقد شكلت الأحداث التي شهدتها الحدود الغربية للبلاد بين الجيش الجزائري والجيش المغربي، أو ما عرف وقتها بحرب الرمال، مساسا بالوحدة الترابية للبلاد. كل هذا أدى إلى زيادة اتساع صلاحيات رئيس الجمهورية، والتي اعتبرها ضرورية للحفاظ على أمن واستقلال البلاد، ليعلق على إثر ذلك العمل بالدستور، لتنتهي فترة الحكم العادية، في ظل دستور لم تمض على إصداره سوى ثلاثة أسابيع. في مقابل ذلك، كان معارضو الرئيس، يرون أن الغرض من إعلان حالة الظروف الاستثنائية هو الانفراد بالسلطة، وأن الأوضاع التي واجهتها البلاد، لم تكن تستدعي هذه الإجراءات الاستثنائية، فالأوضاع كانت مستقرة، والدليل على - 4 وعلى حسب شهادة محمد بجاوي لم تزد مدة العمل بالدستور إلا 13 يوم 9. ذلك انعقاد مؤتمر حزب جبهة التحرير الوطني سنة 1964، و استعدادا للبلاد لاحتضان فعاليات مؤتمر دول عدم الانحياز. و من خلال ما سبق ذكره يمكن إن نستنتج سمتين أساسيتين اتسمت بهما التجربة الدستورية الجزائرية الأولى، وهما انعدام التماسك على المستوى البناء التأسيسي من ناحية، و التناقض بين هذه البنية وواقع النظام السياسي و الممارسة التي طبعتها من ناحية أخرى إذ نجد فيه بعضا من سمات النظام الرئاسي من أحادية السلطة التنفيذية، و اتساع سلطات رئيس الجمهورية و بعضا من النظام البرلماني من مسؤولية الحكومة أمام المجلس و آليات الرقابة البرلمانية على الحكومة. لكنه كان في الواقع مختلف عن كليهما تماما، و نقصد بعدم التماسك عدم انسجام بين مختلف الأحكام الدستورية و مناقضة مضمون بعضها لمضمون البعض الآخر،

وهو ما أدى إلى نظام لا يرسم توازنا واضحا بسبب الغموض الدستوري الذي يحيط بعناصره.⁹¹

أضف إلى عدم إمكانية التعايش بين نظام الحزب الواحد وسائر مظاهر الديمقراطية البرلمانية وآلياتها. فوجود سلطة تشريعية حقيقية لا يتحقق بمجرد نص دستوري ينشئ هيئة تسمى سلطة تشريعية، بل هو سمة ملازمة لنظام آخر، هو نظام الديمقراطية النيابية القائمة على مبدأ الانتخاب الحر و المعارضة المؤسسة و إيمان الفاعلين بتناقض المصالح و حتمية نشوء نزاعات حولها و أساليب سياسية سلمية لحل تلك النزاعات في إطار المؤسسات. وذلك كله غريب عن نظام الحزب الواحد الذي يقوم على فكرة الإجماع و نفي المعارضة و اعتبار الحزب مصدر جميع السلطات. ولذلك فلم تنجح عملية المزج و الجمع في نص دستوري واحد بين نظامين نقيضين، أحكام تؤسس نظام الحزب الواحد و تجعل فيه الحزب مصدر كل السلطات، وأحكاما أخرى تقرر آليات وضعت في الأصل لنظام يقوم على أسس مختلفة و يرمي إلى تكريس ممارسة سياسية أخرى. كل ما في الأمر أن واضعي النصوص هم الذين كانوا حاملين أوهاما حول إمكانية التعايش بين نظام الحزب الواحد الذي وافقوا عليه و آليات اقتبسوها من نظام مغاير تماما. قد يكون الداعي إلى ذلك رغبة صادقة لدى البعض منهم في وجود مؤسسة تشريعية قوية، إلا أننا نعتقد أن ما وضعوه في النصوص وكان نتيجة التسرع في كتابتها و نتيجة جهلهم بالنظام الذي أقيم بجهل ناجما عن حادثة تجربة الحزب الواحد في ذلك الوقت، و لذلك قاموا بإدراج بنود لم يكن لها أي حظ من التطبيق.⁹²

حركة 19 جوان 1965 وإلغاء دستور

⁹¹علي بركات ، مرجع سابق ، ص 56 .

⁹²صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 58 .

ساهم تركيز السلطة لدى رئيس الجمهورية، بعد لجوءه إلى تطبيق أحكام المادة 59 من الدستور، في ظل غياب تام لرقابة دستورية، نظرا لعدم تنصيب المجلس الدستوري، وضمه لوزارات الداخلية والإعلام والمالية، وتحويلها إلى دوائر لدى رئاسة الجمهورية، كل هذا أدى إلى قصر عمر الدستور، إذ لم طبق من أحكامه سوى ما يبرر تصرفات رئيس الجمهورية في مواجهة باقي المؤسسات، كما أن أغلب الإجراءات المتخذة في تلك الفترة تم تنظيمها كما سبق بيانه بمراسيم، صادرة من سلطة تنفيذية كان شغلها الشاغل هو تحسين صورتها السياسية، أكثر من اهتمامها باحترام الأطر القانوني. وقد سبق للنائب فرحات عباس استشراف المخاطر التي قد تنجم عن شخصنة السلطة، في نص استقالته سالف الذكر أمام المجلس الوطني التأسيسي، عندما أكد على أن الصلاحيات الواسعة التي يخولها مشروع الدستور لرئيس الجمهورية، تشكل مغامرة بمصير البلاد، فإذا كان هذا الأخير رجلا كفؤا ستصان حريات المواطنين، وإذا كان مستبدًا، فستعيش البلاد تحت وطأة الرعب، متسائلًا في نفس الوقت، لماذا نضع أنفسنا بأيدينا في هذا الوضع الخطير. لقد برز الصراع القديم على السلطة من جديد، نتيجة "الاختلافات السياسية بين بعض قادة الثورة والتباين في أفكارهم وآرائهم حول السياسة الواجب إتباعها لتوجيه حياة الأمة، ظهرت المعارضة العنيفة والاشتباكات المسلحة في مختلف مناطق البلاد، وولدت أزمة داخلية في صفوف قادة الأمة والحزب، مما جعل الموقف صعبا. "دفع هذا الوضع إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر للحزب لوضع حد لهذا الوضع الخطير، فتحقق ذلك في الفترة الممتدة من 16 إلى 21 أفريل 1964"، وتمت خلال جلساته دراسة جميع مشاكل الثورة وقضايا حياة الأمة، وتم اختيار الحلول اللازمة لها وانبثق عن المؤتمر ميثاق الجزائر، و...انتخاب لجنة مركزية ومكتب بمجرد الحديث عن تاريخ 19 جوان 1965 تقفز إلى الذهن عبارات تستخدم للدلالة و للتوصيف عن هذه العملية

التي أطاحت بالرئيس بن بلة و 5 أتت بالفريق الجديد إلى الحكم : إنقلاب / تصحيح/ انتفاضة و نسجل أن هذه العبارات سياسية 11 . سياسي وأمين عام للحزب؛ غير أن "المواضيع الأساسية و صلب الخلافات بقيت تعكر سير النظام، يعود ذلك خاصة إلى انقسام قادة الحزب إلى طوائف وتيارات مختلفة، مما أعجز الحزب عن القيام بمهامه . "لقد أدى كل هذا إلى لجوء أحد أجنحة الصراع إلى خيار أكثر راديكالية لمعالجة الوضع القائم تجسد في حركة 19 جوان 1965 ،التي ترتب عنها عزل الرئيس أحمد بن بلة، والتي اعتبرها القائلون بها مجرد حركة تصحيحية للوضع القائم، كان الدافع القوي وراءها فردانية الحكم، ودفن المؤسسات الوطنية والجهوية التابعة للحزب والدولة، وما ترتب عنها من إضعاف لبقية المؤسسات الدستورية وعلى رأسها المجلس الوطني؛ في مقابل ذلك كيفها آخرون على أنها إنقلاب مكتمل الأركان على رئيس منتخب من قبل الشعب، وقد كان بالإمكان عزله عبر تفعيل الإجراءات الدستورية التي يتيحها الدستور للمجلس الوطن .لقد كشفت مساندة المجلس الوطني للحركة التصحيحية وما استتبعها من وقف العمل بالدستور وتجميد المؤسسات الدستورية القائمة، مع الحفاظ على بعض مظاهر النظام السابق، عدم التزام القائمين بالحركة بدستور 1963، والدليل على ذلك وقف العمل به واستبداله بنص مقتضب في شكل أمر مجلسي، حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة، والعلاقة بينها، مستندا على بيان 19 جوان 1965 ،ومعتبراً مجلس الثورة صاحب السلطة المطلقة لحين وضع دستور جديد للبلاد؛ كما نص على تشكيل حكومة، بقيادة رئيس مجلس الثورة السيد هواري بومدين، إضافة لتوليه مقاليد وزارة الدفاع الوطني .هذا ما دفع بالسيد محمد بجاوي إلى تكييف هذا الأمر المجلسي بالدستور الصغير المؤقت (provisoire constitution petite)،الذي نظمت في إطاره الحياة السياسية ومؤسسات السلطة القائمة آنذاك؛ خاصة العلاقة بين الحكومة ومجلس الثور، على

الرغم من إشارة بيان 19 جوان 1965 إلى الرغبة في وضع دستور جديد للبلاد؛ مطابقا لمبادئ الثورة، وبعيدا عن شخصنة السلطة، إلا أن ذلك لم يتحقق إلا بعد المرور بمرحلة انتقالية في ظل فراغ دستوري دام أزيد من عشر سنوات، كان فيه مجلس الثورة مصدرا للسلطة المطلقة، مستندا على الشرعية الثورية، وقد تبين من خلال الإجراءات المتخذة أن الأولوية كانت لبناء الدولة من القاعدة من خلال وضع النصوص المنظمة للجماعات المحلية، ولم يكتمل بناء المؤسسات الدستورية المركزية، إلا بعد 12 إقرار دستور 1976 ،الذي في إطاره انتخبت المؤسسات الدستورية المركزية للبلاد ، سنتي 1976 و 1977⁹³ .

نستنتج من خلال ما سبق إذا ألغى الفريق الجديد دستور 1963 معلنا الأولوية لبناء "دولة من القاعدة" ولقد كان معنى ذلك أن الحياة الدستورية قد عطلت و أرجئت إلى وقت لاحق غير محدد و لكن مادام تسيير البلاد لا يمكن أن يتم من دون مؤسسات ، فقد أنشأ النظام الجديد مؤسسات خفيفة متداخلة فيما أنجزت المهمة بإصدار أمر قصير هو أمر 10 جويلية و بينها تداخلا كبيرا، أ الذي تضمن ست مواد حددت كل ما يتعلق بتنظيم السلطة العامة على المستوى المركزي وتضمن ذلك في إنشاء ثلاث مؤسسات هي مجلس الثورة و الحكومة و مؤسسة رئيس مجلس الثورة- رئيس مجلس الوزراء و يبقى أن مجلس الثورة كان هو صاحب السيادة أي السلطة العليا للحزب و الدولة

دستور 1976 و دوافع العودة إلى الحياة المؤسسية و الدستورية :

إلى الآن ، فقد ظل كان دستور 1976 أطول الدساتير الجزائرية عمرا ساريا طيلة أزيد من اثني عشرة سنة، من 22 نوفمبر إلى 23 فيفري 1989. في ظل هذا

⁹³علي بركات ، مرجع سابق ، ص 36 .

الدستور انتخب الرئيس بومدين مرة واحدة و الرئيس الشاذلي بن جديد ثلاث مرات ،في سنوات 79،84،88 .و المجلس الشعبي الوطني ثلاث مرات أيضا،في أعوام 77،82،87 من القرن الماضي .كان قد مر عقد من الزمان حكمت الجزائر من غير دستور عندما أعلن النظام الجزائري أنه تقرر العودة إلى الحياة الدستورية، حيث أعلن الرئيس بومدين في خطابه الى "إطارات الأمة" أنه سوف يطرح مشروع ميثاق وطني للمناقشة الجماهيرية العامة قبل عرضه على الاستفتاء، و سوف ينتخب مجلس شعبي وطني قيل 19 جوان المقبل، وسوف ينتخب رئيسا لجمهورية بعد ذلك .وأشار رئيس مجلس الثورة في الوقت أن انعقاد مؤتمر الحزب الذي كان من المفروض أن يتم في بداية عملية التأسيس، سيكون المرحلة الأخيرة لأن السنوات 13العشر الماضية لم تكن كافية لتوفير جميع الشروط الموضوعية اللازمة لعقد 6 مؤتمر حقيقي . ومن السمات البارزة لهذا الدستور و هي أنه كان ،بالمقارنة مع دستور 1963،أكثر انسجاما مع واقع الحزب الواحد و مع واقع الممارسة السياسية السائدة في النظام . لفظ الانسجام لا يتضمن أي حكم تقييمي، فليس المقصود أنه كان أصلح من الدستور السابق او أسوأ منه.نعني بذلك أنه لم يتضمن في أحكامه و آلياته ما يناقض الواقع. و قد تجسد ذلك الانسجام في جانبين على وجه الخصوص هما :

❖اختفاء القيود المفروضة على رئيس الجمهورية، و التي تضمنها دستور 1963 ،مثل مسؤولية رئيس الجمهورية أمام المجلس الوطني، و اقتراح وزير الخارجية للسفراء، و قيام رئيس المجلس بإصدار القوانين في حالة امتناع رئيس الجمهورية عن ذلك الإجراء،و ضرورة التفويض للتشريع بأوامر،و إسناد سلطة المبادرة بتعديل الدستور إلى الرئيس و المجلس معا، واستخدام مصطلح السلطة للحديث عن الهيئة التشريعية❖ .و تجلّى ذلك الانسجام أيضا في مواصلة العمل بعدم الفصل بين السلطات و اعتماد مصطلح الوظائف بدلا من السلطات، بخلاف دستور 1963،الذي

تحدث عن السلطات، و خاصة عن السلطة التشريعية، التي وضعها قبل السلطة التنفيذية، أي رئيس الجمهورية ، و كأن الواقع كان كذلك. و يبقى أنه في نظام الحزب الواحد عموما ليس فيه تعدد للسلطات هناك سلطة واحدة ،نظريا هي الحزب ، و عمليا هي سلطة رئيس الحزب رئيس الجمهورية.⁹⁴

فهي إذن تستخدم سلطات و لكن بوصفها هيئات تؤدي وظائف و لا تمثل سلطات و هكذا ميز دستور 1976 بين ست وظائف هي : الوظيفة السياسية و صاحبها الحزب، و الوظيفة التنفيذية و صاحبها رئيس الجمهورية و الوظيفة التشريعية للمجلس الشعبي الوطني ، و الوظيفة القضائية للأجهزة القضائية، و وظيفة الرقابة الموزعة بين الأجهزة المختصة 6 من خطاب الرئيس بومدين إلى إطارات الأمة يوم 19 جوان 1975 14. بها، و أخيرا الوظيفة التأسيسية أي وظيفة تعديل القواعد الدستورية الذي يتم حسب الإجراءات المحددة في الدستور ❖. و يلاحظ أن دستور 76 رتب الوظائف بطريقة مختلفة عن ترتيب السلطات الوارد في دستور 63، فهو بوجه خاص قد وضع الوظيفة التنفيذية قبل التشريعية، كما هي الحال في الواقع اللغة السائدة في دستور 76 هي لغة الوظائف و لا يستخدم الدستور لفظ السلطة إلا للحديث عن رئيس الجمهورية.

خلاصة واستنتاجات لأهم التطورات المؤسسية قبل 1996

إن الجزائر و خلافا لبعض الدول المستعمرة عرفت فراغا مؤسساتيا حيث لم تعرف وجود مؤسسات وطنية سابقة على الاستعمار و هكذا فإنه عقب الاستقلال أوكلت مهمة تحضير الوثيقة الدستورية إلى ندوة الإطارات و قدم الدستور في شكل اقتراح

⁹⁴سعد مراد ، التحول السياسي في الجزائر ، دار المجد ، 2014 ، ص 37 .

قانون إلى البرلمان للموافقة عليه ثم عرضه على الاستفتاء الشعبي و بذلك أقر دستور 1963 الذي تميز بجمعه تقليد المؤسسات السياسية الغربية من خلال برلمان منتخب و تبني مسؤولية الحكومة أمام البرلمان و قد أرسى دستور 1963 دعائم قوية لمركز رئيس الجمهورية لإعطاءه صلاحيات جد واسعة. كما أسس هذا الدستور لفكرة الأحادية الحزبية التي تمثلت في جبهة التحرير الوطني بدعوى المحافظة على الوحدة الوطنية. و إذ كان تم توقيف العمل بهذا الدستور لفترة وجيزة على تبنيه وفق مبررات مرتبطة بالوضع على الحدود الغربية إلا أن هذا شكل جوا متميزا بعدم الاستقرار الأمر الذي انتهى إلى التصحيح الثوري بعد 19 جوان 1965 دخلت المؤسسات السياسية في الجزائر مرحلة جديدة تختلف عن المراحل السابقة فتم الرجوع إلى الشرعية الثورية، و هكذا انتقلت السلطة إلى مجلس الثورة بموجب الأمر 10 جويلية 1965 ، و بالتالي طغت المؤسسات المنبثقة عن حركة 19 جوان ممثلة في مجلس الثورة و مجلس الوزراء، إلا أن العودة إلى الشرعية الدستورية كانت ضرورة حتمية عجلت بظهور دستور 1976 و فيه اخذ مفهوم الدولة معنى جديد فهي السلطة والنظام و وحدة الشعب

15. ⁹⁵ وهكذا وضع حد للشرعية الثورية و اتجهت السلطة إلى بناء نظام سياسي ينشئ مؤسسات دستورية تنمي المشاركة السياسية وبالنتيجة تكريس نظام سياسي مدستر و بالتالي صدر الميثاق الوطني. الأول ذو طابع سياسي إيديولوجي رئاسة الدولة الثاني يعتبر تكريسا قانونيا للأول والذي بموجبه تم إنشاء مؤسسات سياسية جديدة المجلس الشعبي الوطني إلا أن الوضع الجديد الذي ميز بناء المؤسسات بعد 1976 والذي كان ينبغي أن يتبع بموجة أخرى من الإصلاحات التي تدعم و تقوي بشكل اكبر هذه المؤسسات الجديدة و قد كان أول تعديل للدستور سنة 1976 الذي

⁹⁵سعد مراد ، المرجع السابق ، ص 59 .

مس: الجهاز التنفيذي الذي عرف توسعا كبيرا للصلاحيات التي يمارسها رئيس الجمهورية لمراجعة باقي المؤسسات السياسية يتبع مسار الإصلاح الدستوري بتعديل آخر بإنشاء مجلس المحاسبة، إلا أن هذه الإصلاحات أدت في النهاية إلى تردي الأوضاع من الجانبين الاقتصادي والسياسي خصوصا بعد الأزمة الاقتصادية العالمية و هو الأمر الذي عجل بانفجار الوضع سنة 1988

محاضرة التاسعة عشر : التحول الديمقراطي في الجزائر

تُعد أحداث أكتوبر 1988 نقطة مفصلية في تطور النظام السياسي في الجزائر، حيث مثّلت تحولاً من نمط سياسي قائم على الحزب الواحد إلى مسار تعددي. وقد أفرزت هذه الأحداث سلسلة من الإصلاحات السياسية والدستورية، أبرزها إقرار دستور 1989 ، الذي نصّ على حرية إنشاء الأحزاب والجمعيات، وأسس لإطار قانوني جديد ينظم التعددية السياسية والمشاركة العامة.

ويُفهم هذا التحول في إطار إعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، من خلال إدخال آليات جديدة للتعبير السياسي والمشاركة.

The Electoral Process

شهدت الجزائر منذ بداية التسعينيات تنظيم انتخابات تعددية على مستويات مختلفة (محلية، تشريعية، رئاسية). وقد بدأت هذه المرحلة بانتخابات محلية سنة 1990، تلتها انتخابات تشريعية سنة 1991، التي عرفت مشاركة عدة أحزاب، في إطار إقرار التعددية السياسية في البلاد ، ومنذ ذلك الحين، استمرت الانتخابات بشكل دوري، مع إدخال تعديلات متتالية على القوانين المنظمة لها، شملت شروط الترشح، وتنظيم الحملات، وآليات الإشراف على العملية الانتخابية⁹⁶.

النظام الحزبي المتعدد:

أدى إقرار التعددية السياسية إلى ظهور عدد من الأحزاب ذات التوجهات المختلفة، بما في ذلك الأحزاب الوطنية، والإسلامية، والعلمانية. ويُعد كل من جبهة التحرير

⁹⁶صالح بلحاج ، مرجع سابق ، ص 46 .

الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي من بين الأحزاب التي شاركت في مختلف الاستحقاقات الانتخابية.

ويُفهم النظام الحزبي في هذا السياق باعتباره بنية تنظيمية تعكس تعددية سياسية، حيث تختلف الأحزاب من حيث برامجها، وقواعدها الاجتماعية، ومستوى حضورها في المؤسسات المنتخبة.

النظام الانتخابي وتطوراته :

تعتمد الجزائر في الانتخابات التشريعية نظام التمثيل النسبي بالقوائم، حيث يتم توزيع المقاعد وفقًا لنسبة الأصوات التي تحصل عليها القوائم الحزبية. وقد عرف هذا النظام عدة تعديلات عبر الزمن، شملت طرق احتساب الأصوات، وتقسيم الدوائر الانتخابية، وشروط الترشح⁹⁷.

كما تم إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات كهيئة مكلفة بتنظيم ومراقبة العملية الانتخابية، وذلك في إطار تطوير البنية المؤسسية المرتبطة بالانتخابات. ويُفهم هذا التطور ضمن مسار تكيف القواعد الانتخابية مع التحولات السياسية والمؤسسية.

تطور مفهوم المواطنة :

يرتبط مفهوم المواطنة في السياق الجزائري بمجموعة من الحقوق والواجبات التي ينص عليها الإطار الدستوري والقانوني. وقد شهد هذا المفهوم تطورًا مع إدخال التعددية السياسية، حيث أصبح يشمل الحقوق السياسية مثل الانتخاب والترشح، إضافة إلى الحقوق المدنية المرتبطة بحرية التعبير والتنظيم.

⁹⁷سعد مراد ، مرجع سابق ، ص46 .

ويُفهم هذا التطور في إطار توسيع المجال العام، وتعزيز العلاقة القانونية بين الفرد والدولة من خلال آليات المشاركة السياسية⁹⁸.

المجتمع المدني :

شهدت الجزائر تطوراً في مجال المجتمع المدني مع صدور قوانين تسمح بإنشاء الجمعيات والمنظمات في مجالات متعددة، مثل الثقافة، وحقوق الإنسان، والتنمية الاجتماعية.

ويُعرّف المجتمع المدني في هذا السياق باعتباره مجموعة من التنظيمات غير الحكومية التي تعمل في المجال العام، وتساهم في تنظيم المصالح الاجتماعية والتعبير عنها.

ويُلاحظ أن هذه التنظيمات تختلف من حيث طبيعة نشاطها، وهيكلها التنظيمي، وعلاقتها بالمؤسسات الرسمية.

المشاركة السياسية :

تشمل المشاركة السياسية في الجزائر مختلف الأنشطة التي يقوم بها المواطنون للتأثير في الحياة السياسية، مثل التصويت في الانتخابات، والانخراط في الأحزاب، والمشاركة في النقاش العام⁹⁹.

كما تتخذ هذه المشاركة أشكالاً متعددة، منها المشاركة المؤسسية المرتبطة بالانتخابات، وأشكال أخرى من التعبير السياسي، مثل التظاهرات. ويُعد الحراك الشعبي الجزائري 2019 أحد أشكال التعبير الجماعي عن المشاركة السياسية خارج الأطر الانتخابية التقليدية.

⁹⁸محمّد برفوق ، مرجع سابق ، ص 67 .

⁹⁹سعد مراد ، مرجع سابق ، ص 37 .

ويُفهم تطور المشاركة السياسية في هذا السياق من خلال تنوع قنوات التعبير وتعدد الفاعلين.

يُظهر مسار التحول السياسي في الجزائر تطورًا في البنية الدستورية والمؤسسية المرتبطة بالتعددية السياسية، والانتخابات، والمشاركة العامة. ويمكن تحليل هذا المسار من خلال دراسة عناصره الأساسية، مثل النظام الحزبي، والنظام الانتخابي، ومفهوم المواطنة، ودور المجتمع المدني، باعتبارها مكونات مترابطة ضمن النظام السياسي.

فهرس المحتويات :

3	المحاضرة الاولى : مدخل لدراسة النظم السياسية
7	المحاضرة الثانية : مدخل للدراسات المقارنة
12	المحاضرة الثالثة : مكونات النظام السياسي
15	المحاضرة الرابعة : اقتربات النظم السياسية
17	المحاضرة الخامسة : الاقتراب النسقي والوظيفي
20	المحاضرة السادسة : الثقافة السياسية
26	المحاضرة السابعة : اقتراب النخبة (Elite Approach)
28	المحاضرة الثامنة : اقتراب الجماعة (Group Approach)
31	المحاضرة التاسعة : اقتراب التبعية _ اقتراب والتنمية السياسية
36	محاضرة العاشرة : المواطنة
41	محاضرة الحادية عشر : المجتمع المدني
47	محاضرة الثانية عشر : المشاركة السياسية
56	المحاضرة الثالثة عشر :أنواع أنظمة الحكم
59	المحاضرة الرابعة عشر : اشكال أنظمة الحكم
78	المحاضرة : الخامسة عشر : طبيعة أنظمة الحكم (Nature of Political Systems)
81	المحاضرة السادسة عشر : الأنظمة الحزبية
85	المحاضرة السابعة عشر : الأنظمة الانتخابية
89	محاضرة: التحول الديمقراطي
102	محاضرة الثامنة عشر : المؤسسات السياسية والإدارية في الجزائر
119	محاضرة التاسعة عشر : التحول الديمقراطي في الجزائر

قائمة المراجع :

- أحمد فتحي سرور، الوسيط في القانون الدستوري، مصر: دار الشروق، 2003.
- أحمد نافع، النظم السياسية المقارنة، مصر: دار النهضة العربية، 2015.
- برهان غليون، نقد السياسة: الدولة والدين، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2006.
- حسن صعب، علم السياسة، لبنان: دار العلم للملايين، 1985.
- حسن نافعة، النظم السياسية في العالم المعاصر، مصر: دار الشروق، 2014.
- سعد الدين إبراهيم، المجتمع والدولة في الوطن العربي، مصر: دار المستقبل العربي، 1998.
- عاطف البنا، القانون الدستوري والنظم السياسية، مصر: دار الفكر العربي، 2007.
- عبد الحميد متولي، مبادئ نظام الحكم، مصر: منشأة المعارف، 1974.
- عبد القادر عودة، الإسلام وأوضاعنا السياسية، مصر: دار الكتاب العربي، 1989.
- عبد الكريم غلاب، في الفكر السياسي، المغرب: دار توبقال للنشر، 1995.
- عبد الله العروي، مفهوم الدولة، لبنان: المركز الثقافي العربي، 2002.
- عبد الوهاب الكيالي، مقدمة في علم السياسة، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2012.
- عزمي بشارة، المسألة العربية: مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- علي الدين هلال، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة، مصر: دار النهضة العربية، 2010.
- علي محافظة، الدولة العربية الحديثة، الأردن: دار الشروق، 2000.
- فؤاد زكريا، التفكير العلمي، مصر: دار الشروق، 1988.
- محمد سليم العوا، في النظام السياسي الإسلامي، مصر: دار الشروق، 2006.
- محمد ضياء الدين الرئيس، النظريات السياسية، مصر: دار المعارف، 1980.

- محمد عابد الجابري، العقل السياسي العربي، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.
- محمد عمارة، الإسلام والسياسة، مصر: دار الشروق، 1998.
- محمود عبد الفضيل، النظم السياسية العربية، مصر: دار النهضة العربية، 2001.
- يحيى الجمل، النظم السياسية المعاصرة، مصر: دار النهضة العربية، 2005.